

لك الله يا تونس.. كم سيحصد إرهاب الدولة فيك من أرواح؟

رجال قفصة
يطردون
سفير فرنسا

التحرير
سياسة اخبارية جامعة
إعلام صادق يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

السلطات في تونس
تستند
إلى المستعمر من
أجل تسيير بلدية!

الإثنين 24 شعبان 1440 الموافق لـ 29 أفريل 2019 م العدد 239 الثمن 700م

التحرير

حادثة «السبالة»، الدولة تتنصل من المسؤولية!



من القسم النسائي لحزب التحرير تونس

رسالة إلى المؤتمرين في منتدى تونس حول المساواة بين الجنسين

إجرام الصين ضد الإيغور وخذلان
حكام المسلمين لهم

الغضب الشعبي المتصاعد في الجزائر
يربك السلطة ويطارد كل رموزها

كلمة العدد

لك الله يا تونس... كم سيحصد إرهاب الدولة فيك من أرواح؟

لم يكد هذا الشعب المكلوم ينسى فاجعة، حتى يستفيق على أخرى هي أشد وطأة عليه من سابقتها: وكان الحكومات المتعاقبة تخوض سباقا مع الزمن في فرض العقوبات الجماعية على شعب كان له السبق في تفجير بركان غضب الأمة ضد حكام الملك الجبري، بعد أن كادت أنظمتهم تكتب نفسها البقاء والخلود.

تونس، كانت عنوانا للأنس، منذ عهد الفاتحين الذين أسندوها هذا الاسم «تونس» لما يجعله هذا البلد لأهله من أنس وألفة وراحة للبال وسكن للقلوب.

اليوم، حولها حكامنا إلى سجن كبير ومعتقل مسيخ يزرع فيه أبناء «الوطن» تحت التعذيب بين الأسلاك الشائكة التي تفصله عن جسد الأمة، فصارت تونس تؤلم وتوجع ولا «تونس»، بل صارت تقتل وتحصد الأرواح مجسدة أشد معاني «إرهاب الدولة» انتقاما ووحشية.

جنودنا تذبذج في الجبال، وشبابنا تتقاذفهم أمواج البحار، وفلذات أكبادنا تقتلهم المستحضرات الغذائية بدم بارد، أما النساء الكادحات العاملات في الفلاحة سعيا لكسب قوت اليوم، فيلقين حتفهن في الطريق بين الحين والآخر نتيجة غياب الدولة واستقلالها التامة عن رعاية شؤون الناس، حتى صار وجودها مقتصرًا على جمع الأشياء وإضافة أسماء الضحايا إلى قائمة الوفيات، ومن يدري عنها تضيفهم أيضا إلى قائمة المشاركين في الانتخابات...

عن فاجعة وفاة عاملات الفلاحة

جميعنا يذكر كيف حصد الأسبوع الأول من وصول يوسف الشاهد إلى رئاسة الحكومة أرواح عدد من أبناء القصيرين إلى حد تفحم الجثث وذلك عند اصطدام حافلة بشاحنة وسط سوق خمودة بمنطقة فريانة، أين تم الإعلان رسميا عن وفاة الدولة من قبل أحد أهالي الجهة، في تصريح مفاجئ بثته قناة نسمة.

أما اليوم، فتأتي فاجعة وفاة العاملات في معتمدية السبالة بسيدي بوزيد صبيحة السبت 27 أبريل 2019 لتشكّل وصمة عار جديدة على جبين

حكومة يوسف الشاهد، التي ما فتئت تصر على سياسة الهروب إلى الأمام والتتملص من كل مسؤولية. حيث لم تكد دماء ضحايا هذا الحادث الأليم تجف حتى أطلت علينا وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن نزيهة العبيدي لتصرح بأن الحكومة لا تتحمل مسؤولية هذا الحادث الذي راح ضحيته 12 شخصا (7 عاملات فلاحيات) على عين المكان وأصيب حوالي 21 آخرون بجروح متفاوتة الخطورة، محملة صاحب الشاحنة المسؤولية بالدرجة الأولى، مع أن عدد الضحايا نفسه كاف ليبين حجم الغياب الكلي للحكومة، إذ كيف يتم غض الطرف عن «تكديس» هذا العدد في شاحنة واحدة قابلة للانعطاف في كل لحظة، خاصة بعد أن تكرر نفس سيناريو الحادثة مرات ومرات، دون أدنى تدخل يذكر من الجانب الحكومي تجاه هذه الفئة الاجتماعية المهمشة. حتى أن منطقة القيروان قد شهدت قبل يوم فقط حادثة مماثلة راح ضحيتها امرأتان من هؤلاء النسوة اللاتي يناضلن فقط من أجل عيش كريم.

ويدل أن يتم إيجاد الحلول الكفيلة بإخراجهم من الوضعية المضيئة التي يعيشونها، والاعتذار عن الإساءة التي تعرضن إليها طيلة الفترة السابقة من قبل من خيروا تجاهل الوضعية، بد حكومة الشاهد تعمق هذا الجرح الغائر عبر الاتصال مجددا من كل مسؤولية، لبياسة اليهن في الحياة وبعد المات، من قبل حكومة متمادية في غيها دون حسيب أو رقيب.

أين «المساواة» مع الجنس الواحد؟

هذه الفاجعة التي تعكس انتهاكا صارخا لأبسط حقوق المرأة من كونها أم وربة بيت وعرض يجب أن يسان، تقع مباشرة إثر مشاركة رئيس الحكومة يوسف الشاهد في منتدى المساواة بين الجنسين الذي احتضنته تونس تحت مظلة الأمم المتحدة أيام 24، 25 و26 أبريل 2019، والذي ظل يتغنى طيلة الأيام الثلاث بتمكين المرأة وبحقوقها الكونية انتصارا لقيم حضارة غربية رأسمالية، مارست على المرأة أبشع أنواع الاضطهاد، ثم أعلن تونس عاصمة للمرأة العربية، أي منطلقا لاستهداف المرأة عربيا.

ولذلك فإن كل متابع لهذه الأحداث المتزامنة سيخلص إلى نتيجة واحدة وحقيقية ساطعة، هي أن تمكين المرأة في ظل النظام الرأسمالي، ليس سوى تمكيننا

للمرأة المتخرطة في المنظومة الرأسمالية والمناذية بفرصها على الشعوب، لتظل الطبقة الكادحة (نساء ورجالا) مضطهدة من قبل رأس المال، بل قابلة للقتل والطحن في كل لحظة. وهكذا فإن الحديث عن «المساواة» بين الجنسين في بلاد الإسلام ليس سوى شعارا فضاضا تترزين به الرأسمالية لقيادة نساء المسلمين لأجنداتها الخبيثة، التي لا تخفي عداها للإسلام وأهله.

الحل أمام غياب الدولة، هو إقامة دولة العدل إن الإنسان في نظر النظام الرأسمالي، ليس سوى رقما في معادلة يضعها المسؤولون الكبار، ليمارسوا على الشعوب ظلم التشريع والتنفيذ، ولذلك فإن الإبادة الجماعية للشعوب، سواء بالقتل والتهجير كما الحال في سوريا، أو بالإهمال والتقصير كما الحال في تونس، لا تعتبر مشكلا في نظر النظام الرأسمالي إن لم تكن هي الحل في غالب الأحيان. ولذلك، فالأصل في هذه الأحداث الأليمة، أن تدفع الشعوب المسلمة لإنكار الظلم وإزالة أسبابه، بأقصى طاقة وأقصى سرعة، والا فإن ظلم الرأسمالية المتوحشة سيأكل الأخضر واليابس إن لم نعمل ببناء قواعد النظام البديل.

إن للشعب المسلم في تونس، أن يصلح وعيه بالإسلام أكثر من أي وقت مضى، وأن يستمد حوله من أحكام دينه لا من أبواق وأفواه أعدائه، وأن يستجيب لأمر الله بإقامة شرع الله، تحقيقا لوعده الله سبحانه وبشرى نبيه صلى الله عليه وسلم بخلافة راشدة على منهاج النبوة تضع حدا لحالة الضياع والضنك والشقاء التي فرضتها علينا الرأسمالية.

كما أن لقوات الأمن والجيش أن تقول كلمتها تجاه «إرهاب الدولة» المسلط على رقاب الأبرياء والعزل والقوات الحاملة للسلح في أن واحد. أن للدماء أن تغلي في عروق الصادقين المخلصين من أهل القوة والمنعة انتصارا للمظلومين والمقهورين والكادحين من أبناء هذا الشعب الكريم، وأن تنهي حكم الأيادي المرتعشة التي تنوب الاستعمار في سياساته، ولا ترتضي غير إملائه، لنقل أنظمة الكفر والفسور ونقيم نظام الحق والعدل على أنقاضها بإذن الله. قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله ولرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُهُ تُخْشَوْنَ) سورة الأنفال الآية 24.

م. وسام الأطرش

من القسم النسائي لحزب التحرير تونس

رسالة إلى المؤتمرين في منتدى تونس حول المساواة بين الجنسين

حال المرأة اليوم، ووضعيته الاجتماعية والاقتصادية، لا في تونس فقط بل في العالم أجمع. من أهم المواضيع التي يجب على دول العالم الاهتمام بها نظرا لارتباطها الوثيق بما تعانيه اليوم من تدهور في جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية..

وفعلا انصب اهتمام زعماء العالم على موضوع المرأة ولكن في المنحى التدميري الاستغلالي الخالي من القيم، حيث عكفت كبرى الدول الغربية الحاملة للنظام الاجتماعي العلماني الرأسمالي القائم على ما اصطلاحوا عليه بالحرية الشخصية التي جعلوها منفذا لانتهاك

حقوق المرأة وضرب أسس المجتمع، ليس عندهم فقط بل بين شعوب المسلمين.

وفي صلب الموضوع، انطلقت الأربعا، بالعاصمة التونسية، فعاليات منتدى دولي لـ المساواة بين الجنسين، بمشاركة أكثر من 500 من ممثلي منظمات دولية وشبكات نسائية عالمية وناشطات سياسيات، من مختلف أرجاء العالم.

المنتدى نظم كل من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بتونس، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، والوكالة السويدية

للتنمية والتعاون الدولي.

و ويعد متابعة لمنتدى ستوكهولم (السويد) المنعقد في أبريل 2018، وقد تواصل إلى يوم الجمعة، 26 أبريل 2019. تناول المنتدى سبل تعزيز دور المرأة في التنمية والحوكمة المحلية، وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين، كشرط أساسي لدعم تمثيل المرأة في الحكومات والهيئات والمؤسسات المحلية.

وفي تصريحات إعلامية على هامش المنتدى، قال رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، "إن اختيار تونس لاحتضان هذا الحدث يعد رسالة مهمة، بالنظر إلى ما حقته البلاد، منذ عشرات

السنوات، من إنجازات في مجال المساواة بين المرأة والرجل". في تأكيد منه على أن دول الغرب المتربسة بالمسلمين جعلت تونس محط أنظارها ومنصة مهیئة لمهاجمة أحكام الله في عباده وإطلاق كل مشاريع الإفساد القصري خاصة في المجتمعات الثائرة، بعد أن أثبت الشاهد والطبقة السياسية الحاكمة استعدادهم الكامل لذلك.

ووقد كان للقسم النسائي في حزب التحرير في تونس قول بيّن نابع من وعي بوضعية المرأة في النموذج الليبرالي الذي يسوق له المنتدى، وما يجب أن تكون عليه المرأة المسلمة وفق النظام الاجتماعي للإسلام، فوجه رسالة إلى المؤتمرين في المنتدى، باللغتين العربية والإنجليزية، وهذا ما جاء فيها:

تونس في 25 أبريل 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة إلى المؤتمرين في منتدى تونس حول المساواة بين الجنسين 24 - 26 أبريل 2019

القسم النسائي لحزب التحرير تونس

قال تعالى:

(إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا والصلاة والسلام على من بعث بالبروة الوثقى من تمسك بها فقد نجا ومن تركها فقد خاب.

السادة والسيدات المؤتمرين! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تجتمعون اليوم في تونس تحت مظلة الأمم المتحدة التي تعتبر أن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل موضوعا من أهم المواضيع التي يجب على دول العالم الاهتمام بها نظرا لارتباطه الوثيق بما تعانيه اليوم من تدهور شامل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تجتمعون اليوم للاحتفال باقتراب ذكرى مرور 25 سنة على منتدى بكين الذي صدر في المؤتمر العالمي للمرأة في 15/4 أيلول/سبتمبر 1995 ومرور 20 سنة على قرار مجلس الأمن 1325 رافعين شعار المرأة والأمن والسلام والتمكين الاقتصادي والسياسي.

تجتمعون اليوم لدراسة وتقرير مصير ملايين النساء حول العالم: النساء الفقيرات في الأرياف، النساء العاملات المستعبدات في المدن والنساء المنكوبات في الحروب.

تجتمعون أساتذة وتلاميذ فيكم من جاء ليفرض علينا معايير ثقافته وحضارته وفيكم من جاء مضبوعا مغترا يحفظ غيبا ما تلقونه دون تفكير أو ضمير وهو ما يوجب علينا أن نخاطبكم كل على حدى

إلى السادة الدبلوماسيين وممثلي الأمم المتحدة للنساء الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الدولية الغربية العاملة في مجال المرأة

لقد عاشت المرأة بالغرب عندهم مأساة عظيمة لا ينافسها فيها أحد ففي القرون الوسطى كانت منزلتها أقرب إلى الحيوان موطننا للشهوات ووعاء للحمل، فقد اضطهدتها المفاهيم المنحطة التي سادت في أوروبا آنذاك فحرمتها من إنسانيتها وحقوقها.

فلا قرار لها في زواج ولا ميراث ولا عمل يحفظ كرامتها إذا غاب المعيل. فكان لابد لكم من ثورة فكرية تنهض بواقعها في نواحي عدة.

لكن فكركم قد شذ عن جادة الصواب فتحول لتطرف أنتجته الحركات النسوية الراديكالية، فكرا ينكر الحاجات الفطرية الحقيقية للمرأة ويبلغى الرجل من الوجود في حياتها بل ويقمعه ويتسلف عليه مصورا إياه كعدو وسببا في معاناتها.

ولزيادة الطين بلة جند النظام الرأسمالي النفعي كل من منظمات الأمم المتحدة وتفرعاتها الأعضوانية - بتأطير من الحركات النسوية الذراع الفكري للأمم المتحدة- جندهم جميعا لتحقيق أغراضها العادية النفعية: وقد ترجمت استراتيجيته إلى جملة من المؤتمرات والقرارات كالاتي:

-مؤتمر مكسيكو سيتي 1975 -

-مؤتمر كوبنهاجن 1890 -

-مؤتمر نيروبي- 5198

-مؤتمر السكان للتنمية 1994 بالقاهرة

-مؤتمر بكين 1995

- بكين + 5 نيويورك 2000 -

-قرار مجلس الأمن 1325 المؤرخ في 31 تشرين/أكتوبر 2000 بشأن المرأة والأمن والسلام

إن كل هذه المؤتمرات لم تهدف ولو في جزئية بسيطة واحدة لتحقيق مصالح النساء بل العكس صحيح، فكل مخرجاتها وقراراتها تمثل وابل امن المصائب والأذى للمرأة.

فتأنيث الفقر الذي تتحدثون عنه والذي ترجعها لأمم المتحدة إلى الأمية والجهل اللذان يصرفان المرأة عن العمل والإنتاج ويشغلانها بالإنجاب والاهتمام بأمور البيت والزوج والأولاد هو حقيقة اشتغال على ضرب دور المرأة الفطري في رعاية الأسرة وقيادتها مقابل إخراجها قسرا للعمل ليس بغرض انتشالها من الفقر بقدر ماهو حيلة لتوفير جيوش من اليد العاملة الرخيصة، والواقع أكبر مدين لكم فكم مرت سنين

على مؤتمراتكم ومخرجاتكم والحال من سيء إلى أسوأ والفقر يتغلغل ليس في الشعوب النامية كما يحلو لكم أن تصنفونها.

بل حتى في عمق عواصم أوروبا وأمريكا تعاني النساء من أشكال العبودية الاقتصادية الحديثة حيث تشتغل النساء في الدعارة بألمانيا الملغية بدار دعارة أوروبا، يشتغلن بشكل قانوني مادامت تدفع العاهرة ضرائبها وفي المقابل تحصل على تقاعد وتأمين صحي مما أدى خلال العشرين سنة الأخيرة إلى تضاعف عدد العاهرات إلى 400 ألف ورسد ما يقارب 22 مليار دولار للاستثمار في هذا المجال!!!

إن إصراركم على التركيز على مسألة المرأة يرمي إلى هدف واحد وهو بسط سيطرتكم على العالم الإسلامي ليس فقط بالأداة العسكرية بل لا بد أن يترافق هذا مع تغيير في المفاهيم والقيم السائدة وتثبيتا لقيم الليبرالية التغريبية.

أما تبريركم بأن الحرب والظلم السياسي هو نتاج لبعد المرأة عن مراكز القرار وتحقيق السلام فأنكركم أن "مادلين أولبرايت" أول وزيرة خارجية للولايات المتحدة الأمريكية قامت بدعم الحرب على العراق في التسعينات وقالت في تصريح تليفزيوني آنذاك: "أن قتل 500 ألف طفل عراقي كان أمرا يستحق ذلك" مبررة قرار فرض العقوبات الأمريكية في العراق وقد تساءل الإعلام آنذاك عن قدرتها على النوم ليلا بعد هذا الكلام!

وعلى نفس النهج في 2002 صوتت "هيلاري كلينتون" بوصفها عضوا في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك لاستخدام القوة العسكرية في العراق والتي أدت إلى سجن 10 آلاف امرأة تم اغتصاب 95 بالمائة منهم -حسب إحصائية للجنة العالمية لمناهضة العزل.

وهذا يبين لنا مدى مساهمة المرأة الأمريكية في حل النزاعات وتحقيق السلم! أما الظلم الاجتماعي الذي تعيشه المرأة والذي تبررون أن مردته التمييز بين الرجل والمرأة في الأعراف والتقاليد والتشريعات الدينية ليس إلا مظية للهجوم على مفاهيم الحضارة الإسلامية فشريعتنا الإسلامية تميزت أنها ومنذ اللحظة الأولى لنزولها قسمت الأدوار بين المرأة والرجل فسالت

بينهما في التكليف وفرقت في الواجبات التي لها علاقة بخصوصية كل منهما.

ولأنها شريعة ربانية فهي شريعة عادلة استطاعت أن تجعل من المرأة المسلمة في أرقى الوضعات حين كانت المرأة عندهم تحرق وتتهم بالبعوضة وتعاقب بإجبارها على ارتداء قفص حديد يفي وجهها لمجرد التعبير عن رأيها على الملأ ولم يتغير شيء بعد آلاف السنين فالمرأة الأوروبية اليوم تسحل في قلب شوارع فرنسا بسبب ثورتها على الاضطهاد الاقتصادي للرأسمالية.

إن إصراركم على التركيز على مسألة المرأة يرمي إلى هدف واحد وهو بسط سيطرتكم على العالم الإسلامي ليس فقط بالأداة العسكرية بل لا بد أن يترافق هذا مع تغيير في المفاهيم والقيم السائدة وتثبيتا لقيم الليبرالية التغريبية.

أن ثوراتنا قد عرت تماما حقيقتكم الاستعمارية البشعة فالمرأة عندهم ليست سوى مدخل لمنع ريح التغيير القادمة من العالم الإسلامي لكن اعلموا أن زمانكم قد ولى وأن نظامكم الرأسمالي يترنح تحت لكمات ثوراتنا فهو كالعرق يتربح عن قشة يتشبث بها لكنه يهاتف بحر الأمة الإسلامية الغاضب حجمه أكبر من قشة الرأسمالية الضئيلة.

إلى السادة الدبلوماسيين وممثلي المنظمات والهيئات الغربية والإسلامية العاملة في حقل المرأة، إلى السيد ممثل جامعة الدول العربية، إلى السيدة ممثلة منظمة المرأة العربية، إلى السيدة وزيرة المرأة والطفولة وكبار السن بتونس

إن كان الغرب يعمل بخطوات ثابتة لترتكيز استعمارهم من خلال الاستغلال على المرأة والأسرة المسلمة فإنه لم يكن ليجد فرصة لو لم ترضوا أن تكونوا وسائل مَعْرَبًا له.

إنكم تعيشون زمانا تتحرك فيها أمة لتسقط حكام الضرار الواحد تلو الآخر وهو أمر عليكم أن تتعظوا به وتتنبهوا

أنا لم نعد في زمن يسهل فيه مغالطة الناس واللعب بوعيهم

فالمرأة الغربية اليوم تعاني الأمرين جراء اضطهادها بنظام مادي قاسي جردها من حرمتها وكرامتها وهي اليوم تلفظه وترفض شعاراته الفاسد، فكيف يمكن لكم أن تسوقوا لبضاعة فاسدة قد انتهت صلاحيتها في أمة ثائرة بصدد صناعة التاربخ وتتلمس طريقها لقيادة البشرية نحو نظام رباني عاد لينزل علينا بردا وسلاما !!

إن كل الدول العربية والإسلامية تتخذ اليوم تونس قدوة ونموذجا في مسألة المرأة.

إذن فلتعلموا أن المرأة في تونس أقرب إلى النموذج الغربي في شعورها بالاضطهاد والمهانة والاستغلال فالمرأة في بلادنا تجر على العمل في ظروف قاسية ومهينة،

المرأة في تونس تموت ألف موتة وهي تشاهد رضيعها يقتل منذ أنفاسه الأولى في مستشفيات تونس دولة الحدائث بسبب الإهمال والفساد المالي والإداري والسياسي،

المرأة في تونس ترسل أطفالها لمدارس دولة الحدائث وهي وجلة من التحرش الجنسي والاعتداء،

المرأة في تونس تجوع وتعطش في الأرياف المهمشة،

المرأة في تونس تتركب كل يوم بالعشرات في شاحنات الموت فجرا لجني المحاصيل الزراعية فتسقط منها وتندثر أشلاء في الطريق، المرأة في تونس منهكة كسيرة كزيميتها في الغرب.

فنتيجة من نساء تونس لا تتخذوا تونس نموذجا في النسوية والليبرالية فهذا فخ وقعنا فيه بسبب الجهل وتأمر الحكام واليوم قد طبنا منه ووعينا .

إنكم اليوم أمم دربين اثنين لا ثالث لهما إما معنا مع الأمة التي لا ترضى عن الإسلام بديلا وإما معه مفترضون لأنفسكم أن تكونوا يبادق للاستعمار.

(فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْرَضَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ)

خبر صحفي

لجنة الاتصالات للقسم النسائي لحزب التحرير تونس



لتحقيق الأهداف التالية:

- تركيز دخول النساء في العالم الإسلامي والعربي للوسط السياسي والحكم المحلي تحت شعار التنافس وتكافؤ الفرص من أجل صناعة عمالات سياسية نسائية مضبوغات بالثقافة العلمانية للغرب

- الترويج لاستقواء المرأة الاقتصادي حتى تتمكن من العيش وفقا للقيم الليبرالية من جهة ولصناعة يد عاملة رخيصة وسهلة الاستغلال.

- تركيز المفاهيم العلمانية لضرب الحضارة الإسلامية ومنع أي محاولة للنهضة.

- التسويق لتونس كنموذج يحتذى به في العالم العربي في بلع سم العلمانية .

كانت أوكار الندوات الموازية مفتوحة للعموم تنطلق من الساعة الثانية مساء الى العاشرة ليلا لتثقيف السياسيين ومنظمات المجتمع المدني بأجندات الأمم المتحدة .

وقد دارت مناقشات كثيرة بين عضوات حزب التحرير وشخصيات من البرلمانات الأوروبية: فرنسا، سويد، بلجيكا، ممثلين للاتحاد الأوروبي، ممثلي مختلف منظمات الأمم المتحدة في العالم: الولايات المتحدة، السينيغال...، نائبات في البرلمان التونسي، عضوات ومستشارات بالبلديات، ناشطات في جمعيات نسوية، ناشطات تونسيات في هيئات مكافحة الفساد في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، محامين، قضاة وشخصيات فاعلة في الوسط السياسي بتونس والعالم.

شاركت لجنة الاتصالات للقسم النسائي لحزب التحرير على مدى 3 أيام في المنتدى العالمي تحت عنوان-منتدى تونس للمساواة بين الجنسين- والذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك ابتداء من 24 الى 26 أبريل الجاري بحضور أكثر من 500 مشارك من السياسيين وممثلي المنظمات والهيكل الدولية العاملة في مجال المرأة وذلك للاحتفال باقتراب ذكرى مرور 25 سنة على منتدى بكين الذي صدر في المؤتمر العالمي للمرأة في 15/4 أيلول/سبتمبر 1995 و مرور 20 سنة على قرار مجلس الأمن 1325 رافعين شعار المرأة والأمن والسلام والتمكين الاقتصادي والسياسي. بعد اخلاص وتوزيع رسالة بعنوان-رسالة من القسم النسائي لحزب التحرير تونس الى المؤتمرين في منتدى تونس للمساواة بين الجنسين-

وتتمت فعاليات المنتدى في جلسة مغلقة وكانت المشاركة ضمن ورشات وعروض في مدينة الثقافة بتونس كنشطات موازية للمنتدى حضرتها شخصيات سياسية وحقوقية وأكاديمية على مستوى العالم.

إن الأمم المتحدة ومن وراءها المنظومة الرأسمالية هدفها الوحيد تحويل وجهة المرأة للنموذج الليبرالي لخدمة مصالح الرأسمالية الاستعمارية واليوم يأتي منتدى تونس كمواصلة للمسيرة الاستعمارية

حكم ولكن يتحجج بأنه يقاوم ويحاول التغيير لأنه لا يوجد بديل.

نعم إن المستعمر بكل أمواله لم يستطع أن يقنع أحدا حتى العاملين معه. إنما يخدعه الانتهازيون الذين يبحثون عن مصالح شخصية آتية أنانية أو فئة تدعو نفسها نخبة مثقفة وهي في الحقيقة غير قادرة على التفكير خارج الصندوق الرأسمالي، وهذا دافع كبير للأمة الإسلامية لتواصل المقاومة والسير قدما في رفع شعار الإسلام هو الحل إلى أن يأذن الله بقيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

أثبتت أغلب النقاشات ضحالة فكرية وانهمازا كبيرا سواء لدى الشخصيات الغربية أو العربية أمام الفكرة الإسلامية الناصجة التي يحملها حزب التحرير وكان مسيطرا على الأجواء أن الجمع يعمل في بوتقة الأمم المتحدة لأسباب إما مادية بحتة نظرا للتمويلات الضخمة التي تقدمها الأمم المتحدة أو لبقايا أفكار يسارية فاشلة تبحث عن موطئ قدم وعن تغيير قسري للقوانين كون الأمة الإسلامية لفظت أفكارهم العلمانية والنسوية، ومن عجب أن يسار اليوم قبل خدمة الرأسمالية القذرة التي من المفروض أن ايدولوجيتهم ترفضها، ومنهم شق يعترف بفساد المنظومة الرأسمالية كنظام

رجال قصة يطردون سفير فرنسا، والعاقبة لسفراء بريطانيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي أول الغيث قطر... ثم ينهمر

محمد الناصر شويخة

نعم إما زال في تونس رجال يقاومون ويتصدون لكل معتد فهؤلاء رجال قصة طردوا السفير شر طردة ومن قبل طرده مجموعة من الطلبة من مقر جامعة في بنزرت احتجاجا على تنقلاته المشبوهة. بقي أن ينتبه التونسيون إلى كل السفراء الممثلين للدولة الاستعمارية وتذكر منهم خاصة سفير فرنسا وسفيرة بريطانيا وسفير أمريكا وسفير الاتحاد الأوروبي الذين يجوبون البلاد ويستبيحون حرمتها ويسعون لنيل نصيب من كعكة تونس التي وعدهم بها المهدي جمعة حين كان رئيسا للحكومة وقال في إحدى تصريحاته لإذاعة فرنسية: يوجد نصيب من الكعكة للجميع".

إن طرد السفير الفرنسي لبشارة خير وأول قطرات الغيث الذي سينهمر قريبا بإذن الله حين يهب أهل تونس هبة قوية ليسترجعوا بلادهم من تحكم المغتصبين ويقلعوا الاستعمار وعملاءه قلعا لا يعودون بعده أبدا.

السفراء والبعثات الدبلوماسية بضرورة احترام النوااميس الدبلوماسية والأعراف، خصوصا بعد أن اشتدت الانتقادات لتنقلات السفير الفرنسي ووجوده في مختلف الولايات ومواقبته لمختلف البرامج الرياضية والثقافية والسياسية. وهذا يعني أحد أمرين:

إما أن الحكومة سمحت للسفير بالذهاب إلى مواقع الإنتاج وإما أن السفير ضر عرض الحائط بمناشير الحكومة ووزرائها، وفي كلتا الحالتين تم اعتداء السفير الفرنسي على لأدنا وقدّمت له الحكومة والمسؤولون في منطقة قفصة الحماية بدليل أن السفير كان في قفصة تحت حماية عناصر الأمن الذين اعتدوا على المحتجين فور خروج ركب السفير والمسؤولين من مقر البلدية، لتنتهي العملية بتشباك وتدافع مع الشباب والنشطاء المننديين بزيارة السفير.

لكن في تونس رجال لن يسكتوا على الضيم ولن يتركوا المستعمر في بلادهم:

السفير الفرنسي يتجول في البلاد ويتفقد (هكذا) مواطن الثروة والإنتاج في بلادنا فما شأنه؟ ولماذا يبيع له المسؤولون أن يطع على موارد الطاقة عندنا؟ أليس في ذلك دليل على التفریط في ثروات البلاد للمستعمر الأجنبي؟ سفير فرنسا يتصرف كأنه المقيم العام وفي ذلك إهانة للتونسيين واستهانة بسيادتهم على بلادهم وثرواتها.

إهانة السفير لشعب تونس بتفويض "حكومي":

نعم لقد صارت تونس مستباحة، وبتفويض من الحكومة إذ تأتي هذه الإهانة بتفويض من الحكومة ووزرائها وكل من سكت عن هذه الزيارات المهينة، وذلك أن الحكومة أصدرت منشورا حكوميا يلزم السفراء بعدم مغادرة العاصمة والولايات القريبة منها: بن عروس وأريانة ومنوبة، وفي حالات استثنائية فرضت أن يطلب السفير الأجنبي ترخيصا من وزير الخارجية في إطار برنامج يتم الإعلان عنه. وأشعر وزير الخارجية خميس الجهنواوي

طرد رجال قصة سفير فرنسا في تونس أوليفيه بوافر دافور، ورفعوا شعار "ارحل" في وجهه، منددين بزيارته إلى الجهة ومعتبرين حضوره وتنقله داخل الجهة مسأ بسيادة البلاد واعتداء على كرامة التونسيين.

ورفع عشرات المحتجين شعارات أمام مقر بلدية قفصة هاتفين "ارحل ارحل.. يا دافور" و"تونس حرة حرة.. والسفير على برة" و"يا حكومة الاستعمار بعثو تونس بالدولار" ليضطر السفير إلى مغادرة مقر البلدية مسرعا وسط حماية أمنية مشددة.

وتوجه السفير الفرنسي مباشرة مع المسؤولين التونسيين إلى مقطع أم الخشب بالحوض المنجمي لإنتاج الفوسفات لمعاينة عملية الإنتاج والاستخراج التي سترفع من حجم إنتاجية الجهة لهذه المواد.

زيارات السفير الفرنسي اعتداءات على البلاد وإهانة لشعبها:

حادثة «السبالة»، الدولة تتنصل من المسؤولية!!

الخبر:

حملت وزير المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، نزيهة العبيدي، مسؤولية الحادث الأليم الذي يوم السبت 27 أبريل 2019، وخلف قتلى وجرى من العاملين في القطاع الفلاحي، إلى سائق الشاحنة الذي لم يحترم القانون، وينقل العملة بطريقة غير قانونية وفق تعبيرها.

وقالت نزيهة العبيدي، في تصريح ل(وات) إن الأطراف الحكومية قد قامت بواجبها تجاه المرأة الريفية عبر وضع الخطط وتنفيذها، معتبرة أن النساء كانوا ضحية عدم مسؤولية سائق الشاحنة وتعمده خرق قوانين النقل الأيمن وجعلهن عرضة للخطر عبر الطرق الهشة للنقل.

هذا وخلف الحادث الأليم إلى حد الآن، 13

قتيلا و19 جريحا، نساء ورجالا، من بينهم أطفالا تتراوح أعمارهم بين 13 و17 سنة، كما أن من بين الضحايا من ينتمون لعائلة واحدة.

وفي تصريح لوالي سيدي بوزيد، محمد صدقي بوعون، أكد في تعليقه على فاجعة "السبالة" أنه سيتم الضرب بقوة على يد المخالفين والسماسة الذين ينقلون عملة القطاع الفلاحي بطريقة غير قانونية.

التعليق:

ابتلينا بحكام لا يجيدون إلا المراوغة والكذب وبخبت أهل الخداع يتملصون من مسؤولية الجرم لتحويل الأنظار إلى جرم آخر ومسؤول آخر، فحديثهم عن جرم من يقوم بنقل العملات دون أي ضمانات للحماية، وحديثنا عن جريمة التفصي والتتنصل من رعاية الشؤون في مستواها المطلوب، وهنا نوجه البوصلة لمن

فقدنا ونقول له عوض الضرب بيد من حديد على يد أصحاب وسائل النقل وجب الضرب على يد المتسببين في خروج النسوة من ديارهن وتجويعهن وهم الحكام.

ما الذي أخرج أولئك النسوة من بيوتهن صعبة صغراهن منذ الصباح الباكر ليعدن أواخر النهار بمقابل مادي بخس لا يسمن ولا يغني من جوع، دراهم معدودة لا تتجاوز في غالب الأحيان العشرة دنانير؟ هل خرجن طواعية وحالهن ميسور أم أن صنك الحال وشظف العيش دفعهن إلى ذلك دفعا؟؟ هل وفرتم لهن اللقمة الحلال ليقرن في بيوتهن؟ ثم من بيده شؤون الناس ومن المسؤول عن سوء الأحوال والفقر الذي تتخبط فيه كل عوائل تونس؟؟ هل هم أصحاب وسائل النقل أم الحكام؟

علي السعيد

قطعا هم الحكام، فهم الذين تولوا سدة الحكم ومنوط بهم رعاية شؤون الناس وتوفير سبل العيش الكريم لذلك فهذه الجريمة وسابقاتها هي جرائم دولة وجرائم نظام في حق الضعفاء، ونعلم يقينا أنها لن تتوقف إلا بزوال سببها الأ وهو هذا النظام الرأسمالي العفن الذي امتحن كرامات الناس وساقهم سوق النعاج للمسالخ وأذاقهم كل صنوف العذاب والهوان... وأن الخلاص الوحيد كامن في شرع رب العالمين الذي لا تجوع فيه الحرّة ولا تضطر إلى ترك أمان بيتها ونعمة كرامتها.

عن أبي يعلى معقل بن يسار، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من عبد استرعاها الله رعية فلم يحطها بصحيفة إلا لم يجد راحة الجنة".

مبادرة "ميثاق الأخلاق السياسية" حين يدعو من لا أخلاق له إلى ميثاق أخلاقي

محمد زروق

الجميع عفوا عن جميع الفاسدين من رجال الأعمال ومن أجروا بحق تونس وأهلها، بل إننا نراه يسعى في هذه الأيام إلى فرض قانون

مصالحة عامة ليفلت المجرمون من العقاب، فأين الأخلاق؟

كما أن تاريخ يوسف الشاهد السياسي على قصره ينضح بالفضائح والتدنّي الأخلاقي، فالشاهد عمل قبل دخوله الحكومة، موظفا في السفارة الأمريكية في تونس وكان عمله الأساسي التمهيد للشركات الأمريكية دخول السوق الفلاحي في تونس وشمال إفريقيا أير كان الشاهد جاسوسا اقتصاديا لصالح أعداء المنطقة، فأين الأخلاق؟ هل من الأخلاق أن تتجسس لصالح الأعداء؟ وما زلنا نذكر ذلك الفيديو الفضيحة الذي ظهر فيه يوسف الشاهد يحتفل بفوز السبسي وخسارة المنصف المرزوقي حيث ظهر كمنحرف شاذ يسب المرزوقي ويشتم بشكل مهين مشين، فأين الأخلاق؟ ثم طلب الرئيس السابق الشاهد بالاعتذار غير أنّه لم يعتذر، فأين الأخلاق؟ وهنا نتساءل هل يعرف يوسف الشاهد الأخلاق الفاضلة حتى يدعو لها؟

إن تاريخ يوسف ليشهد أنّه لا يعرف الأخلاق، بل لا يحسن إلا سوء الأخلاق، ولا يحسن إلا الخنوع والخضوع لأعداء البلد. فمن أين ستأتي الأخلاق؟

نسأله سبحانه أن يولي أمورنا خيارنا لا شرارنا و أن يجعل ولايتنا فيمن خافه وإتقاه و إتبع رضاه، خلافة راشدة على منهاج النبوة إتّه ولي ذلك والقادر عليه.

والمعارضة)، وكان من الطبيعي أن تقابل هذه المبادرة التي لا يمكن فصلها عن الحملة الانتخابية، بالسخرية والاستهزاء مما يجعلها مجرد فرقتات صوتية وتويعا في خطاب السقوط.

لما تقولون ما لا تفعلون؟

الشاهد صاحب المبادرة يقيم مشروعيتها على «محاربة الفساد»، ولا ينفك يكرر أنّه قام بما لم يأته الأوائل، ويفخر بأنّه «لا يخاف» مواجه المفسدين، غير أن أيادي الفساد يشاهدها الناس في حياتهم اليومية، ويرونها يوميا تعبت بأقواتهم وأدويتهم وحبلى أطفالهم، ولقد انتظروا طويلا سياسة لم تأت ولن تأتي من رئيس حكومة باع مقدرات البلاد تحت عنوان الاستثمار الخارجي ولا يزال ينفذ أجنداث الدوائر الاستعمارية صندوق النقد والبنك العالمي، وهو إذ يقدم مبادرته في سياق حملة انتخابية مبكرة يريد بها مزيدا من التفويض الشعبي ولو كان وهميا ليواصل تسليم البلاد وخدمة المستعمر الغربي. فالشاهد وحكومته أتى بهم من أجل تنفيذ السياسات الاستعمارية في تونس والمنطقة، فرئيس الحكومة في أبريل 2018 أثناء زيارته لأوروبا وعد هناك بأنه سيقوم إتفاقية «أليكا» في 2019، وهي إتفاقية كارثة ستعيد تونس إلى الاستعمار المباشر، ورئيس الحكومة ماض في التطبيق الحرفي لما فرضه الشركات الاستعمارية على تونس، فأين الأخلاق؟

رئيس الحكومة يزعم أنّه يحارب الفساد، فمن حارب؟ هل سعى في نقض قانون المصالحة الذي فرضه الباجي قايد السبسي وكان بشهادة

فعلية بمباشرتها أو محاسبة المسؤولين القائمين على شؤون الناس، ولذلك فهي في المفاهيم الإسلامية من أجل الأعمال وأفضلها وهو عمل الرسل والأنبياء، إلا أن تولّى شؤون الحكم في تونس على النمط العلماني من حيث النظام المطبق ومن حيث كفاءة القائمين عليه، جعل من السياسة والعمل السياسي اغتناما للفرص وانتهازية خالصة وولاء للكمّار المستعمرين وكذلك سقوطا وتدنّي وانحطاطا وضربا تحت الحزام كما يقال.

مبادرة الشاهد هذه -ميثاق الأخلاق السياسية- هي في الحقيقة اعتراف بواقع سياسي أفرزته العلمانية والديمقراطية، واقعا معيشا سمته الأساسية تدني مستوى خطاب السياسيين، سواء في البرلمان، أو في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فقد أصبحت جلسات مجلس النواب (خاصة جلسات مساءلة الوزراء وأعضاء الحكومة)، مساحة للسباب والعراك يصل أحيانا إلى مستوى متدنّ ساقط (سبّ الجلالة مثلا لا حصرا) لا نشهده عادة إلا عند المنحرفين. وصارت حصص المساءلة تشهد نسب مشاهدة عالية، لا بسبب ما تطرحه من قضايا مهمة تمسّ المواطنين، بل لكونها فرصة للناس لنوع من الانتقام والتشفي من حكّام. ونسب المشاهدة العالية يتلوها نسب احتقار عالية لكل الطبقة السياسية.

لذلك فإنّ هذه المبادرة لا تعدو أن تكون محاولة بائسة لتغطية السقوط السياسي والأخلاقي للفئة الحاكمة (أحزاب الحكم

طرح رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد مبادرة «ميثاق الأخلاق السياسية» بزعم تنقية الساحة السياسية بوضع الحدود الفاصلة بين النقد والاشتم. وقال في كلمته يوم الأربعاء 17 أبريل الجاري: «إذا أردنا تحسين الوضع في تونس فلا يمكن أن نواصل في هذا المناخ المتوتر، حيث الجميع يسبّ الجميع، والجميع يشوه الجميع»، مضيفا أن «السياسة في مفهومها النبيل ليست هتك الأعراض وشتم الناس، بل أخذ القرارات لمصلحة البلاد، مهما كانت صعبة».

خطاب المسؤولين انعكاس لحال البلاد

وبالفعل فإنّ الشارع السياسي يشهد حالة من الاحتقان انعكست في خطاب السياسيين الهجومي تجاه بعضهم والذي انحدر في الكثير من الأحيان إلى مستوى متدنّ من تبادل الاتهامات والشتم، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة إلى إطلاق مبادرة الأخلاق السياسية، في خطوة أفقدتها التنافس الانتخابي أهميتها وأدخلها في بوتقة تصفية الحسابات بين الحكومة والمعارضة، وجعل هذه المبادرة التي اقترحت من أجل تحسين الخطاب السياسي سببا في المزيد من تدهور هذا الخطاب.

كلمة حق أريد بها باطل

إنّ السياسة والعمل السياسي إتّما هو لرعاية شؤون الناس سواء أكانت رعاية

عودة القمع ومحاسبة ثوار البلد، الكامور وطرد الطبوبي

متهمين إياه بإخلاف وعده باعتباره الضامن لتنفيذ بنود اتفاق الكامور سنة 2017 وهو ما لم يتحقق بالشكل المطلوب وفق تأكديهم.. ما جعل أعوان الأمن تحول دون وصولهم إليه، إضافة إلى احتجاج عدة نقابيين أكدوا تعرضهم لعملية إقصاء ومنع من المشاركة في أشغال المؤتمر ومن جهتها أكدت نقابة الثانوي مقاطعتها للمؤتمر بسبب منعها من إدخال لافتات تحمل شعارات معارضة.

فاليوم، وبعد أن استفاق الجميع على هول ما تنهيه شركات النفط الغربية بترخيص من حكام البلاد واذن متجدد لهم -لا يمر بعضه عبر لجنة الطاقة بمجلس النواب-، قالوا كفى وخرجوا محتجين متظاهرين، مطالبين باسترداد ثروات البلاد، فما كان من سلطة المسؤول الكبير إلا أن سلطت عليهم عناصر الأمن واقتادوهم إلى

المراكز كمدنيين مجرمين وتم التحقيق معهم وتوجيه التهم إليهم وتلفيق بأبواب خلنا أنها فارقت أذهان من يعملون على خدمة وزراء الهانة وولاتهم الفاقدين للسند الشعبي بعد أن أثبتوا خدمتهم للشركات الأجنبية الاستعمارية وحقيقة دورهم القائم على الحفاظ على استمرارية حالة الاستعمار والنهب المقتن والمشرعن وفق دستور البلاد الذي هلل لإتمامه كبار مسؤولي الدول الاستعمارية ومنظروا التبعية الاقتصادية حول العالم.

عودة بعض الأعوان لتكسير «القيطون»، وفق ما أوردت التنسيقية على صفحتها الرسمية على الفايسبوك.

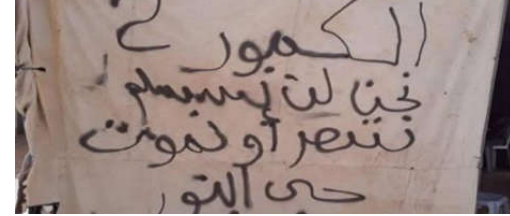
وسط احتجاجات ورفض: مؤتمر على عجل وتهريب الطبوبي

أشرف الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي يوم السبت 27 أبريل 2019 على أشغال المؤتمر الجهوي للشغل بتطاوين.

وأكد خلال كلمة ألقاها على عجل على ضرورة تحصين الثورة من المهريين و«مافيا» السياسة الذين يتعلقون أوامر من وراء البحار.

مؤتمر شهد احتجاجات واحتقاناً من طرف

هذا الحراك يأتي وفق ما صرح به طارق حداد المتحدث باسمه على خلفية عدم تحقق كل ما نص عليه اتفاق الكامور الممضى في السادس عشر من شهر جوان 2017 بعد تدخل الاتحاد العام التونسي للشغل ممثلاً



في شخص امينه العام نور الدين الطبوبي الذي حملته المشاركون في حراك الكامور2 مسؤولية ما آلت إليه الأمور بتطاوين واتهموه بأنه تدخل لفك اعتصام الكامور 1 فقط من أجل فتح «الفأنة» وليس حرصاً على دعم المعتصمين بدليل أنه لم يتابع تنفيذ ما جاء في بنود الاتفاق وفق محدثنا.

وقد تم نصب خيام اعتصام بعدة جهات من تطاوين على غرار بعض الشوارع وسط المدينة وايضا بكل من بير ثلاثين ورمادة.

وتتمت مدهمة نقطة الاعتصام بسوق ليبيا بتطاوين من قبل وحدات أمنية وتم اقتياد المعتصمين إلى منطقة الأمن ثم

يواجه عدد كبير من شباب تونس هذه الأيام سيلا من المحاكمات على خلفية الاحتجاجات التي عرفتها البلاد بعد الثورة على اختلاف أنواعها والمطالب التي رفعت فيها وفي كل الجهات . وقد وجهت

لمختلف نشاط الحراك الاجتماعي عدة تهم على غرار تعطيل مرفق عام أثناء اداء مهامه او قطع الطريق او التلب والشتم وخرق قانون الطوارئ...

عدد كبير من الشباب الذين احتجوا بعد الثورة

مطالبين بحقهم في الشغل والحياة الكريمة تعرضوا للتعنيف والقمع وبيبدو ان سلطة ما بعد الثورة لم تعي الدرس وليس في ذهن مسؤوليها انصاف البلد وأهله، والعودة عن نهج الجبر والغصب الذي أخرج المخلوع من قبل ذليلاً حتى رفضت عديد الدول إيوائه بعد أن كانت ترسل إليه المدد ليقمع الشعب ويرغمه على قبول الاستعمار بكل أشكاله.

منع «الكامور 2»

«الكامور2» حراك احتجاجي انطلق فيه عدد من شباب تطاوين يوم الاثنين الفارط 22 أبريل 2019، استجابة لدعوة أطلقها أعضاء تنسيقية اعتصام الكامور المشكلة منذ العام 2017.



شباب الكامور الذين رفعوا شعار «ديفاج» في وجه الطبوبي وطالبوه بمغادرة الجهة

رئيس لجنة التقصي في حادثة وفاة 14 رضيعاً بمستشفى الرابطة: هناك تقصير ولا نعرف من المسؤول عنه!!



بالتعفن الجرثومي، دون أن يحصل مسؤولية هذا التقصير إلى أي طرف كان.

من جانبها، قالت وزيرة الصحة بالنيابة سنية بالشيخ، خلال الندوة الصحفية، إن التقرير النهائي للجنة التحقيق سيحال على أنظار القضاء لمواصلة الأبحاث في الحادثة وتحديد المسؤوليات، مؤكدة بدورها وجود إخلالات في قاعة إعداد الأدوية تسببت في هذه الحادثة.

وأشار رئيس اللجنة أن تواجد الجرثومة التي يمكن أن تكون متأتية من أي طرف أي الأمهات أو الإطار العامل أو الزوار حيث أن مصدرها لا يزال مجهولاً، مع وجود إخلالات في الحوكمة وعدم احترام قواعد التعقيم كل هذه العناصر قد أدت إلى الفاجعة.

هذا وبين محمد الدوعاجي أن بعض الأطراف قد منعت بعض الأعوان العاملين بالمستشفى من القيام بالتحاليل اللازمة حتى يتبين مدى تحملهم للمسؤولية.

وأقر رئيس اللجنة بوجود تقصير بشري نتج عنه إصابة الرضع المتوفين

1 من 10 !إذن, نواب من هم؟؟

مسألة واحدة مع الحكومة.

وللعلم أيضا فإن 42٪ من القوانين التي صادق عليها المجلس خلال هذه الفترة النيابية تتمثل في اتفاقيات قروض.

معطيات وأرقام تثبت بالكاشف أن لا وجود للرقابة التشريعية التي طالما زعم «ساسة العملية الديمقراطية» وجودها وتفعيل ألياتها في كل مرة يؤثثون فيها نودة او اجتماعا تكون نتيجة مداخلاتهم فيه أن «نحن في ديمقراطية ناشئة وخبراء الاتحاد الأوروبي سيقفون معنا ويقومون على سير منظومة الحكم في البلاد إبتداء بالتشريع وانتهاء إلى مراقبة سير مسرحية حكم الأهواء.. فاصبروا وصابروا إننا بالقروض إليكم قادمون».

فالحقيقة التي باتت جلية لدى الجميع هي أن لا رقابة لما يقترفه مشرعوا تونس ومنفذوا تشريعاتهم غير الشعب ومن هم معه من الصادقين العاملين على توعية أفراده على عظم جرم ساسة الحكم الوضعي الرأسمالي القائم ما بعد الثورة بالغصب والتزوير. الساعين إلى تبيان الحل الوحيد لكل أزمت البلاد على أساس لا يغضب فيه مسلم ولا يضيق به صدر الحاكم.

بعد طلب توجيه أسئلة شفاهية من عدد من «نواب الشعب» إلى وزير الشؤون الاجتماعية حضر الوزير في الجلسة الصباحية ليوم الجمعة 26 أبريل 2019 غير أنه تفاجأ بغياب النواب المعنيين بتوجيه الأسئلة الشفاهية للوزير.

وقد كان مقررا أن يتوجه كل من ابتسام الجبابي وهيكيل بلقاسم وجميلة الكيسكي ونورالدين البحيري وعماد الدايمي ومراد الحمادي بعشرة أسئلة إلى وزير الشؤون الاجتماعية إلا تغيبوا خلال الجلسة باستثناء النائب مراد الحمادي والذي سحب تفاعله الشفاهي مع الوزير بعد تلقيه إجابة كتابية حول سؤاله.

وقد قرر رئيس الجلسة عبد الفتاح مورو على إثر ذلك رفعها أربعة دقائق بعد انطلاقها.

وللإشارة فإن النظام الداخلي للمجلس يفرض جلسة حوار مع رئيس الحكومة كل شهر إلا أنه إلى حد نصف الدورة البرلمانية وفي 31 شهرا على 46 شهرا التأمّت جلسة

بيان صحفي

المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تونس

السلطات في تونس تستند إلى المستعمر

من أجل تسيير بلدية!

حول اللامركزية في تونس
autour du processus de décentralisation en Tunisie

اليهود والنصارى
أولياء بعضهم
أولياء بعض ومن
يتولاهم منكم فإنه
ميتهم إن الله لا يهدي
القوم الظالمين،
ونقول للقادمين من

وراء البحار: لا مرحبا بكم
فأنتم مجرمون وسراق

شعوب، ولا يغربكم حفنة

من أشباه الحكام ومحترفي السياسة طلاب

الكراسي استقبلوكم وحنوا لكم الجباه،

فهم لا يمثلون أهل تونس الذين يرفضون

زياراتكم، ويفرضون مساعداتكم المسمومة،

ولتعلموا أننا في تونس لم ننس جرائمكم

ولم نغفل عن مخططاتكم الخبيثة، ونحن

جزء من أمة الإسلام التي قامت ثائرة لتتحرر

من هيمنتكم وتقلع نفوذكم وتخلص عملاءكم،

ولتعلموا أن المسلمين ومنهم أهل تونس

هم أمة واحدة لن يرضوا عن الإسلام بديلا

ولن تهدأ ثورتهم حتى يقيموا دولة الحق

والعدل؛ دولة الخلافة الراشدة على منهاج

النبوة التي ستخلص العالم بإذن الله من

شروركم وجرائمكم، وإن ذلك لكان قريبا

بإذن الله، ويومها سنحاسبكم.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

3- إدخال الأوربيين إلى مدن البلاد وقراها
هو إمعان في تسليم تونس لأعدائها وخيانة
لأهلها.

واننا في حزب التحرير/ ولاية تونس نستنكر
هذا التدخل الوقح لأوروبا التي أجرت في
حق تونس وفي حق المسلمين، وندعو كل
شريف في بوكريم وتازغران وزاوية المقيز أن
يتصدوا لهذا التدخل الأوروبي الاستعماري
في منطقتهم لأنه سبيل لجعل بلادنا تحت
الوصاية الاستعمارية، ونقول لرئيس البلدية
ومن ورائه وزير الشؤون المحلية، لقد جنتم
شيئا إذا، ما كان لكم أن تدخلوا أنفسكم
وأهلكم وتجعلوهم تحت وصاية عدو بفتات
مساعدات هي في الأصل من ثروات بلادنا
المنهوبة، وأن استقبالكم عدو أممكم
ودينكم وبلدكم، هو خيانة تستحقون عليها
المحاسبة بل المحاكمة، ونذكركم بقول الله
تعالى: إِيَّا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا

التنمية البلدية» اهـ.

واننا في حزب التحرير/ ولاية تونس نستنكر
هذه الدعوة للأسباب التالية:

1- فيها إهانة لأهلنا في بوكريم وتازغران
وزاوية المقيز، فرئيس البلدية ومن ورائه
الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون المحلية،
يرى أهل المنطقة جهلة عاجزين يحتاجون
إلى أوروبا لتعلمهم كيف يسيرون حياتهم
اليومية.

2- الاتحاد الأوروبي الذي يستندون إليه هو
جهة استعمارية معادية، جرائمهم في بلادنا
مشهودة، وأطعمهم معلومة، لا يبتغون إلا
السيطرة والذهب. أمّا «نصائحهم» فشرّ
كلها لم نجن منها إلا ضنك العيش وسوء
الحال، وأمّا مساعداتهم فشارك يراد بها
توريث البلاد، ولا يلدغ المؤمن من جحر واحد
مرتين.

لقد حذرنا - نحن حزب التحرير/
ولاية تونس - من قبل من
قانون الجماعات المحلية ومن
الانتخابات البلدية، وقلنا وقتها
إن المراد بذلك القانون وتلك
الانتخابات هو مزيد من تمزيق
البلاد وجعلها بلديات بصلاحيات
أوسع في إطار ما يسمى بالحكم
المحلي، الذي سيجعل من تونس

أجزاء متفرقة هزيلة ضعيفة يسهل على
المستعمر دخولها والسيطرة عليها، وما
نحن اليوم نرى سعيا نحو اللامركزية
بإشراف أوروبي، وصار من المألوف أن نسمع
ونرى رئيس بلدية يستقبل سفيراً أمريكياً أو
أوروبياً ويعقد معه الاتفاقيات، ففي بوكريم
وتازغران وزاوية المقيز (ثلاث قرى صغيرة
في الوطن القبلي) أحدثوا لها بلدية أصدر
رئيسها إعلاناً للعموم بتاريخ 15/04/2019
جاء فيه: «في إطار معاضدة البلديات في
مسارها اللامركزي قامت وزارة الشؤون
المحلية والبيئة بالتعاون مع الاتحاد
الأوروبي بدعوة مكتب العمل الدولي
لمرافقة البلديات المحدثة لإعداد مخطط
التنمية المحلية وفق المنهجية التشاركية
بلدية» تازغران بوكريم زاوية المقيز» لذا
أشرف بدعوة العموم لحضور ورشة العمل
التي ستعقد أيام 23، 24 و25 أبريل 2019
بزاوية المقيز لبلورة رؤية وأهداف ومحاو

د. الأسعد العجيلي، عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير
تونس

منتدى حول الفساد والحكم

الى الاتحاد الاوروبي وأبدي استعداداه
لتوقيع اتفاق الأليكا ووضع الامن الغذائي
التونسي في خطر مقابل أن يستمر في
الحكم، متسائلا ليس هذا بفساد.

ثم تساءل هل يمكن القضاء على الفساد
في ظل النفوذ الأجنبي، ثم أجاب بالنفي
لأن الفساد ناتج عن المنظومة التي
أوجدها الغرب، مستدلا بتصدي السياسيين
والاعلاميين لحملة وينو البترول التي هددت
المصالح الغربية.

ثم ختم بقوله أن الحل يمكن في إيجاد
مشروع حضاري من خارج المنظومة الغربية
و ذلك بإقامة دولة تستند في قرارها على
سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما.

وقد عقب القاضي المعز بن فرج عن هذه
النقطة بأنه يعتقد أن مقاومة الفساد تقع
من الداخل.

ولقد كانت للأستاذ الدكتور الأسعد العجيلي،
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير،
مداخلة أثناء النقاش، حيث استغرب من
أن جل المداخلات حول المال السياسي
القذر وكيفية مقاومته، كانت تتحدث عن
دولة مستقلة القرار وأن الفساد متمثلا في
أشخاص وليس منظومة.

ثم بين الحقيقة المرة، وهي أن بلادنا
محتلة وقرارنا السياسي مصادر لصالح
القوى الغربية والمؤسسات المالية وأن من
أراد أن يحكم فعليه أن يحصل على الرضا
الغربي (في هذه اللحظة وقعت مقاطعته
والتشويش عليه من طرف رئيس الدائرة
الجنائية بمحكمة الاستئناف بتونس، طارق
الحناشي إلا أن عضو المكتب الاعلامي أصر
على المواصلة قائلاً) لذلك تتوجه الأحزاب
للسفارات الأجنبية، وتوجه رئيس الحكومة

محاربة الفساد، محذرا في الآن نفسه من
ديمقراطية الانتخابات.

ثم أطنب القاضي المتميز ورئيس
المنتدى القضائي، المعز بن فرج في
الحديث عن الديمقراطية وحواجز الفساد،
مشككا في دستورية بعض القوانين
التي يقع سنها لاستهداف فئة معينة في
المجتمع، كاستهداف الجمعيات الإسلامية
وقانون المصالح، موصيا في الآن نفسه
بضرورة مراعاة روح القانون لا حرفيته.

كما تحدثت القاضية فاطمة قرط، رئيس
اتحاد قضاة محكمة المحاسبات، عن
دور دائرة المحاسبات في رقابة تمويل
الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية
ثم ختم الصحفي المتميز عبد السلام
الزبيدي مداخلة حول الاعلام ودوره في
الفساد.

انعدت بنزل كونكوردي بالبحيرة المؤتمر
الثالث لمكافحة الفساد بعنوان " الفساد
السياسي"، نظمه المنتدى القضائي
للقانون والعدالة والأمن، حيث تحدث
ممثل الجمعية التونسية لمقاومة
الفساد، إبراهيم الميساوي عن المال
السياسي القذر الذي نخر في جسم
الأحزاب السياسية محملا إياها سبب
الأزمة التي تعيشها تونس.

ثم بين رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة
الاستئناف بتونس، طارق الحناشي،
أن غياب الرقابة والفصل بين السلط،
يؤدي للاستبداد، معتبرا أن الفساد هو
مشكل سياسي بالأصل.

أما النائب سمير ديلو فقد تحدث عن
الفساد بين التعتيم والتعويض، محذرا
من التطرف في الحدين، مع إقراره
بصعوبة مراقبة تمويل الأحزاب، وأن
الانتقال الديمقراطي يقتضي البطة في

تحرك أهلنا في الجزائر والسودان وفي كل مكان

إبراهيم سلامة

بهم، ومن الخطأ الفادح الاستعانة بهم.

ويذكر في التاريخ أنه عندما استولى العباسيون على السلطة من الأمويين قاموا بدعوة الأمويين للصلح، وتم التلخص منهم، ولم ينج سوى من فر إلى الأندلس، واستولى على الحكم هناك وأقام دولة بادعاء أنه من العائلة الحاكمة. وحين عين محمد علي باشا واليا على مصر تخلص من المماليك بأن دعاهم إلى القلعة على طعام ثم قضى عليهم ولاحق من فر إلى الأقاليم. وفي أول وزارة شكلها الجيش المصري بعد انقلاب 1952 أخذ عبد الناصر وزارة الداخلية ليتمكن من معرفة مفاسل حكم مصر، ورمح 500 ضابط من ضباط الجيش المصري الذين لا يثق بهم، وحاصر وصادر أموال سياسيي العهد الملكي واستولى على أملاك العائلة المالكة ولم تظهر أموالهم في خزينة الدولة. ويحدث محمد فوزي - بتصرف - أنه ليلة الانقلاب، كان يتحرك مع سرية أو كتيبته فالتقى بوحدات مشتركة في الانقلاب، فدعوه للمشاركة معهم فامتنع، وحين نجح الانقلاب كان ينتظر ترميجه لكنهم أبقوه في الجيش ليصبح قائدا عاما وكلف باعتقال المشير عبد الحكيم عامر.

إن ما يطلق عليه الدولة العميقة في الثقافة الرأسمالية، لا عمق فيها ولا شيء مخفي وإن كان اسمها يوحي بذلك، حيث إن المصالح والإدارات والدوائر والوزارات ينقسم العاملون فيها إلى فئتين: فئة أمرة ناهية ترسم السياسة وتنفذها، وهؤلاء هم النخبة الحاكمة، ومن في حكمهم أو يعمل لينضم إليهم أو يحل مكانهم وهؤلاء هم السياسيون أو الوسط السياسي، بمعنى آخر هم من يتعامل بالسياسة ويعرف دهاليز السياسة ويخبر أساليب الحكم. والفئة الثانية تقوم بالأعمال الإدارية وتنفيذ الأوامر وهؤلاء يعملون تحت يد من يملك الأمر والنهي ومن يرسم السياسة، ينتظرون الأوامر ولا يتصرفون بإرادتهم كالعسكري الذي ينتظر أوامره قائدته ليتحرك ولا يتحرك بدون أوامره. على رأي المثل العامي (من يتزوج أمي فهو عمي!). فالوسط السياسي - السياسيون والحكام ومن في حكمهم - الذي يجب التلخص منه، وهم أولئك الذين يمثلون العهد البائد المراد التلخص منه، وهم معروفون وظاهرون، ويجب منعهم من التدخل في أمور الدولة الإسلامية التي يجب إنشاؤها مكان هذه الدويلات التي أنشأها الكفار حين تأمروا على الدولة الإسلامية، وأسقطوها قبل ما يقرب من مئة عام، بسجنهم مثلا وتجريدهم من قوتهم ومنع تحركهم، وليس لهم قوة ذاتية بل إن قوتهم تأتي من مناصبهم واتصالهم مع الكفار أعداء الأمة الإسلامية. [والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون].

والانقراض عليه وعلى المسلمين، بوضع لا سابقة له، قتلا وتشريدا وسجنا، بيد شيطان يتعود إبليس منه ومن أفعاله، وإن كان السياسي قد خدع المسلمين وخدع مرسي - فك الله أسرهم - وإذا لم يكن لمرسي خيار في تعيين السياسي وزير للدفاع، فلا تجد عذرا لتعيينه وزيرا للداخلية من لواءات



مبارك، وخصوصا محمد إبراهيم، فقد حدث السيد أيمن نور في مداخلة له في فضائية الجزيرة - بتصرف - أنه قد كلف من الرئيس محمد مرسي فك الله أسرهم بإحضار تقرير أو

إن المستعمر حين يرى أنه يتعامل مع أناس قليلي الوعي - الذين يطالبون بتغيير أشخاص الحكام وبطانتهم ولا يحرصون على تغيير النظام الذي يطبقونه والذي لا يمت للإسلام بصلة - يقبل بهم مؤقتا وقد يعطيهم الحكم ريثما يحتوي حركة الناس، ويصبح لدى الكفار تغيير الحاكم الذي أفنى

حياته في خدمتهم أولوية ولا يلتفتوا إلى ما قدم لهم من خدمات، كما حدث في مصر، فحين أصر الناس على ذهاب مبارك، أمره أسياده بالرحيل فرحل، وحين لم يستطيعوا



إحصائية من مديرية السجون، وكان محمد إبراهيم مديراً لمصلحة السجون، فرفض إعطائه أي شيء للرئيس مرسي وأخبره أنه مستعد لإعطائه له شخصيا ما يطلب، فقال السيد أيمن نور أنه رئيس جمعية ما فكتب



طلباً باسم تلك الجمعية وأعطاه محمد إبراهيم ما طلبه، وذهب أيمن نور وحدث الرئيس مرسي بما حدث، ويقول أيمن نور إنه تفاجأ حين عين مرسي محمد إبراهيم وزيرا للداخلية... انتهى كلام أيمن نور. مع أنه من الحكمة تعيين رجل مدني وزيرا للداخلية وإحالة جميع الرتب العالية في وزارة الداخلية إلى التقاعد لولا أنهم لنظام مبارك وجراثيمهم على تعذيب المسلمين والاستهانة

وعدم الوعي عند الناس يتمثل بدعوتهم للدولة المدنية والديمقراطية والعدالة (الاجتماعية) وجميع الشعارات غير الإسلامية، هذه الشعارات الزائفة المنبعثة من الثقافة الرأسمالية، التي غزى بها الاستعمار بلادنا وحكمنا بها وهو حريص أشد الحرص على ألا يخرج هو ولا ثقافته من بلادنا مهما كلفه الأمر، حيث إن التكلفة هي إهراق المزيد من دماء المسلمين وتخريب بلادهم ونهب خيراتهم، كما نشاهد ما يحصل في مصر وسوريا وليبيا واليمن على سبيل المثال.

تزوير الانتخابات بين مرسي وشفيق، ترك مرسي - فك الله أسرهم - ليحظى بكرسي الرئاسة، وكأنه ظن أن من يحظى بالكروسي يحظى بالحكم! ولم يتصرف كعلماني ولا كمسلم، العلماني يدوار ويناور ويدهان،

وسياسته تقوم على أن الغاية تبرر الوسيلة، والمسلم تقوم سياسته على تحكيم شرع الله بدون مداورة ولا مناورة، يهدم ويبني في اللحظة نفسها، يهدم مدماكاً من أنظمة الكفر ويبني مكانه مدماكاً في النظام الإسلامي، وإن تعذر عليه ذلك ينتظر حتى تتوفر الفرصة والإمكانية المناسبة لحكم الإسلام، ولا ينخرط في معصية المجهول على غير هدى، ليتسنى للأمريكان إعداد عملائهم

إن تحرك أهلنا في الجزائر والسودان وفي كل مكان فيه خير كثير بإذن الله، وإن كان الشر الجاثم على صدورهم وصدورنا لا يستهان به، فقد عمر وعشش في بلادنا منذ أكثر من مئة عام، فحكم الكفار بلادنا مباشرة وغير مباشرة، صنعوا هياكل ديولات - إدارات استعمارية - وجاؤوا بنخبة خائبة طائفة لهم وحكمونا من خلفهم. فقام الناس يتحدون هؤلاء الظلمة وما يمثلون من أنظمة فاسدة ظالمة قائمة على نظام رأسمالي استعماري لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة.

إن القوة الحقيقية بأيدي الناس وفي تجمعهم واجتماعهم على كلمة سواء، على وجوب الحكم بما أنزل الله باستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بالإسلام صدقا وحقا وعدلا، ولكن ينقص الناس شيء من الوعي، فالتغيير الجذري لا يتم بتغيير الأشخاص فحسب، فلا بد من تغييرهم وتغيير النظام الذي يطبقونه من أساسه، بأنظمتهم وقوانينهم وأفكارهم والأشخاص الذين يمثلونه ويطبّقون أنظمتهم وقوانينهم وفلسفتهم على الناس، وإن لبس هؤلاء لبوسا إسلاميا زائفا مثل البشير وزمرته، أو ثوريا مثل جبهة التحرير الجزائرية...

وغيره من الشعارات غير الإسلامية، هذه الشعارات الزائفة المنبعثة من الثقافة الرأسمالية، التي غزى بها الاستعمار بلادنا وحكمنا بها وهو حريص أشد الحرص على ألا يخرج هو ولا ثقافته من بلادنا مهما كلفه الأمر، حيث إن التكلفة هي إهراق المزيد من دماء المسلمين وتخريب بلادهم ونهب خيراتهم، كما نشاهد ما يحصل في مصر وسوريا وليبيا واليمن على سبيل المثال.

إن تغيير الأشخاص لا يعدو أن يكون إلا مثل تغيير دابة المعصرة التي تدير الرحي، فحين تهرم يبدلها قيم المعصرة وتبقى الرحي تدور بدوران الدابة الجديدة، والرحي هنا هو النظام المطبق على الناس، والدابة هي الحاكم العميل للغرب الكافر، وقد نفهم أهمية الأشخاص من عمل الرسول الله ﷺ، حين بعث الصحابي محمد بن مسلمة رضي الله عنه لقتل كعب بن الأشرف، ومن هروب عبد الرحمن الداخل من يد العباسيين إلى الأندلس وأخذ الحكم فيها بصفته من بيت الحكم الأموي.

وفي حالنا لا بد من تغيير النظام الرأسمالي، ومن يطبقه علينا في بلاد المسلمين، والعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم حقا وصدقا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بدون مداورة ولا تدرج.

الغضب الشعبي المتصاعد في الجزائر يربك السلطة ويطارد كل رموزها

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم - الجزائر

كان على رأسه محمد مدين المعروف بالجنرال توفيق باستخدام الشباب عبر منصات التواصل وبدعم من غلاة العلمانيين من بعض الأحزاب المحسوبة عليهم سياسياً (أيديولوجياً ومصليحياً) كحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذي التوجه القومي-الأمازيغي العلماني المتفرنس، بل حتى من حزب طلائع الحريات الذي يرأسه علي بن فليس، الذي كان قد خسر الرهان ضد بوتفليقة في انتخابات 2004م بإيعاز ودعم من قائد الأركان السابق المقبور محمد العماري وخالد نزار وغيرهما من الجنرالات المعروفين بولائهم لفرنسا.

إلا أنه لا يخفى أن من بين أهم الأسباب والظروف التي جعلت الناس

يثورون في الجزائر أن الرئيس المبعود بوتفليقة وأقطاب منظومته الفاسدة والمحيطين به من جميع المنتقمين وشركائهم من أرباب الأعمال الموالين لهم، وحتى من خصومهم السياسيين والعسكريين من جنرالات تسعينات القرن الماضي وشركائهم من رجال المال والأعمال، ولغوا جميعاً على مدى عقود في نهب المال العام والسطو على ثروات البلاد بالأساليب والطرق الملتوية المختلفة وتحويله إلى خارج البلاد. إلا أن الفساد لم يقتصر كما يتوهم على ناحية المال والاقتصاد فقط، بل تعداه إلى كافة أوجه ونواحي الحياة على كافة الأصعدة، كالتعليم والإدارة والصحة وغيرها.

لا تحزر للمسلمين من هيمنة الغرب وعملائه إلا بالإسلام

إن حجم الحراك وأعداد المحتجين في الساحات والمطالب التي باتت ترتفع في الشعارات تجاوزت توقعات الأطراف الفاعلة المتصارعة! ولكن اللافت في كل ما جرى ويجري إلى هذه اللحظة هو أن الساحة خالية تماماً من الشعارات الإسلامية باستثناء بعض الجيوب في منطقة واحدة من العاصمة لا غير! والحقيقة هي أنه أريد للمسيرات أن تكون كذلك من طرف الجهات التي تحركها في الخفاء! إن مطلب ذهاب رموز الفساد كاشخاص، أو رحيل النظام أو إسقاط النظام وفق شعار «الحرية أولاً» أو «الديمقراطية أولاً»، أو إنشاء «الجمهورية الثانية» كما هو عند العلمانيين المرتبطين بفرنسا، وحتى مطلب «الدولة المدنية» كما هو عندهم وعند بعض «الإسلاميين» المضبوطين، لن يفضي أبداً إلى ما يريده المسلمون حقيقة إذا لم يصحبه بل يسبقه رؤية واضحة ومشروع سياسي منبثق عن مبدأ الأمة يتجسد من خلاله ما يجب شرعاً أن يكون: خلافة راشدة على منهاج النبوة يتحقق بها حمل رسالة الإسلام إلى البشرية جمعاء، ويتحقق فيها العدل والعزة وحسن الرعاية ورضوان من الله أكبر. وإنما لنشقق على أمتنا ونعوذ بالله من أن يصيبها للمرة الألف خيبة أمل جديدة جراء إبعاد الإسلام عن المعتزك السياسي، إذ هو منبع عز المسلمين ومصدر قوتهم في وجه أعداء الأمة من كل صنف.



الحاد وخروج الصراع إلى السطح أن تتحرك في قابل الأيام قيادة الأركان ضد بعض النافذين من العسكريين كقادة النواحي السابقين من الجنرالات بغرض لجم أقطاب هذه الزمرة بوسائل شتى منها التهديد والمحاكمات والاعتقالات أو بتحريك قضايا فساد ضدهم. كما لا يستبعد تحريك التيار الوطني - الإسلامي في مواجهة غلاة العلمانيين المرتبطين بالمستعمر القديم، ولو أدى ذلك إلى الخروج عن السلمية بشكل محدود في المسيرات وحسم الصراع بالدخول في الفوضى ولو مؤقتاً مستقبلاً.

إلا أن المأمول لدى الطرف المحسوب على فرنسا هو بالتأكيد ليس أكثر من حصول توافق جديد على أرضية جديدة! وقد شوهدت بالفعل بوادر الصدام والعنف في بعض مناطق العاصمة يوم الجمعة 12/04/2019م. إلا أنه من المبكر كشف خبايا كل هذا التجاذب في أعلى الهرم على وجه الحقيقة، وهل هو صراع حقيقي أو مناورة أخرى سترجى الشعب مجدداً إلى تصادم تستفيد منه الزمر المرتبطة بالمستعمر الأوروبي ويفضي إلى تثبيت نظام عميل جديد، ويفوت مرة أخرى فرصة التغيير الحقيقي على الشعب المكوم.

وإزاء هذا الوضع المتأزم فإننا نجمل ما يحدث من حراك في البلد من حيث مسبباته وتفاعلاته فيما يلي:

1- دور فلور «الدولة العميقة» في الحراك إن خصوم الزمرة التابعة للإنجليز المهيمنة على الحكم في الجزائر الآن، أي فلور الدولة العميقة من أذناب فرنسا المتفعلين في كافة الأوساط، الجيش والإدارة والإعلام على وجه الخصوص، لا شك أن لهم أيادي طويلة فيما يحدث الآن في الجزائر، بل كانوا متأهين بمختلف أدواتهم منذ سنوات لتحريك الشارع عبر رجالاتهم المشغولين في الميدان بتدبير من عناصر جهاز الأمن والاستعلام (المخابرات) السابق الذي

تتسارع الأحداث في الجزائر على نحو غير مسبوق في هذه الأونة على خلفية الحراك الشعبي القوي الذي هز البلاد منذ يوم الجمعة 22/02/2019م. فبعد ذلك اليوم صارت تخرج مسيرات حاشدة في مختلف مدن الجزائر تطالب بالتغيير. وباتت تطرأ على الساحة في كل يوم بل كل ساعة مستجدات تفرس نفسها على قائمة عناصر تحليل ما يجري حقيقة في البلاد. ومن آخر هذه المستجدات ما أورده وكالة الأنباء الجزائرية يوم الثلاثاء 16/04/2019م على لسان الفريق

أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الجزائري في خطاب له من مدينة ورقلة، دعا فيه إلى ضرورة انتهاج أسلوب الحكمة والصبر، لأن الوضع السائد مع بداية هذه المرحلة الانتقالية يعتبر وضعاً خاصاً ومعقداً، مؤكداً على التزام الجيش بمرافقة مؤسسات الدولة في هذه المرحلة وأن كافة الأفاق الممكنة تبقى مفتوحة، وأن الوضع لا يحتمل المزيد من التأجيل؛ كما أكد أن كافة الخيارات باتت متاحة من أجل إيجاد حل للأزمة في البلاد في أقرب وقت، وأن تعليمات واضحة لا لبس فيها صدرت منه لحماية المواطنين لا سيما أثناء المسيرات! جاء هذا يوم استقالة رئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز تحت ضغط هتافات الجماهير المنادية بإبعاد كل رموز محيط بوتفليقة، ليُعين سريعا خلفاً له كمال فنيش عضو المجلس الدستوري هو الآخر منذ 2016م. وقد طرأت هذه الأحداث على الساحة بعد الجمعة التي أعقبت تسلم عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة السابق يوم 09/04/2019م رئاسة البلاد بشكل مؤقت إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية التي تأمل السلطة إجرائها يوم 04/07/2019م إذا ما سارت الأمور وفق مقتضيات الدستور ولم تخرج الأوضاع عن السيطرة!! علماً أن أحزاب المعارضة السياسية وجموع الحراك أعلنت مقاطعتها من الآن. واللافت في الأمر أنه لأول مرة يهاجم رئيس أركان الجيش قايد صالح بشكل مباشر رجل جهاز الاستعلامات والأمن السابق الجنرال توفيق، متهماً إياه بالتآمر في الخفاء مع جهات سياسية مشبوهة وبالتحريض والضلوع في تأجيج الأزمة. فقد جاء في خطابه: «لقد تطرقت يوم 30 آذار/مارس لاجتماعات مشبوهة تُعقد في الخفاء من أجل التآمر على مطالب الشعب وعرقلة مساعي الجيش الوطني الشعبي ومقترحاته لحل الأزمة. إلا أن بعض الأطراف وفي مقدمتها رئيس دائرة الاستعلام والأمن السابق خرجت تحاول عبثاً نفي تواجدنا

أوقفوا خدمة مشاريع الدول الاستعمارية حينها سيقف القتل والاقتتال في ليبيا

د. محمد ياسين صبيحة

الخبر:

دعا وزيراً خارجية تونس والجزائر إثر لقاءهما بتونس كافة الأطراف الليبية إلى الوقف الفوري للاقتتال، مؤكداً أنه لا وجود لحل عسكري للأزمة الليبية بل بالحوار الليبي-الليبي.

وأكد خميس الجهناوي وصبري بوقادوم مواصلة دعم البلدين للجهود الأممية بإشراف المبعوث الأممي غسان سلامة لإيجاد تسوية سياسية شاملة في ليبيا تستند إلى التوافق بين كافة الأطراف وبما يحفظ أمن واستقرار وسيادة ليبيا والتأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي في إنهاء الأزمة من خلال تشجيع الأطراف الليبية على استكمال المسار السياسي.

كما جدد الوزيران دعوتهما إلى عقد اجتماع عاجل لألية المبادرة الثلاثية وتكثيف جهودهما وتحركاتهما في مختلف الأطر الأخرى بهدف وضع حدٍ لتدهور الأوضاع الأمنية والعودة سريعاً للمسار السياسي.

التعليق:

لا شك أن ضحايا القتل والاقتتال في ليبيا هم أهل البلد، ولا شك أن كل قطرة دم تسيل فيما تشهده البلاد اليوم يخدم بالأساس الاستعمار الذي يهيمن عليها ويحيط بها من كل جانب.

ولكن تحت صوت الرصاص والقنابل والصواريخ تريد الأطراف الدولية المتصارعة على خيرات وثروات البلاد تضليل الناس بجعله مجرد صراع داخلي واقتتال بين فرقاء سياسيين، بل وپروجون إلى فكرة أن المجتمع الدولي يسعى إلى إيجاد حل واتفاق بين الأطراف المتنازعة وخاصة حكومتي طرابلس والوفاق.

وفي هذا السياق لا تخلو مواقف الخارجية التونسية أو نظرائها من الدول المجاورة لليبيا من لعب الأدوار الدبلوماسية الصورية التي تمثل وتعب عن مواقف الدول التي تسعى إلى غايات استعمارية وجيوسياسية؛

فوزارة الخارجية مثلاً لا تدعو بشدة إلى وقف إطلاق النار الفوري في اليمن، ولا تدعو روسيا إلى الكف عن غاراتها على أهل سوريا في مختلف المناطق.

ثم المواقف التي تصدر عبر دور الحياض هي عنوان للجبين والتخايل، فاعتبار حفتر، بيدق أمريكا والمدموم من الحاقق آل زايد وسفاح مصر، طرفاً وپرجى منه اتفاق، بل وتلتقي به بعض الأحزاب دون استنكار أو تجريم، هو مشهد من مشاهد الضعف والخيانة.

إن الحل في ليبيا لا يكون عبر شعارات التوافق ووقف الاقتتال، بل بإيقاف مجرمي الحرب وقطع الطريق أمام الدول الداعمة له والتي تمرر أجنداتها عبره وعبر غيره.

ثم إن الأهل في ليبيا الذين أسقطوا جبروت القذافي لن يرضوا لا بحكومات مرتعشة الأيدي تنتظر خلاصها من دول استعمارية ولا من مجرم يقود عصاة من المرتزقة لحساب دول استعمارية أخرى.

الدكتوراه في الطب... هل أصبحت في تونس شهادة صورية؟! مراد معالج

الربيع العربي الثاني... إلى أين؟؟ عدنان خان (مترجم)

شمال أفريقيا وقع في خضم ربيعها العربي،

حيث شهد أسابيع من الاحتجاجات لإطاحة بالديكتاتوريين الذين حكموا لعقود طويلة. فقد شعر الكثيرون بالإحباط من نتيجة الربيع العربي الذي بدأ في عام 2011. حيث شهدت تونس انتقالاتاً كاملاً بعيداً عن النظام السابق، لتتواصل حركة النهضة التي أدارت ظهرها لحكم الإسلام، وها هو اليوم رجل بن علي قد عاد إلى السلطة. وفي مصر، تخلى الإخوان عن الحكم الإسلامي والجمهور انقلب عليهم لأن حكمهم كان يتسم بالفشل، مما أدى في النهاية إلى انقلاب عسكري، ولكن عاد الجيش إلى السلطة مرة أخرى. ودمرت المدن في سوريا واليمن وليبيا بسبب التدخل الأجنبي والحروب عليها، وخزج كثيرون من شمال أفريقيا مرة أخرى إلى الشوارع للمطالبة بتغيير حقيقي بسبب الدكتاتوريين الذين نهبوا البلاد.

خرج البعض إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير في السودان والجزائر في عام 2011، ولكن في كلتا الحالتين، كانت المظاهرات محدودة وتم سحق الجماهير في السودان. وهذا يدل بأنه في عام 2019، تعلم البعض الدروس من الربيع العربي بالحفاظ على جزء كبير من النظام الحالي من القادة العسكريين.

الجزائر تعتبر ثاني أكبر مساحة بين البلدان في أفريقيا، إلى جانب أنها تعتبر من أكبر السكان عدداً بين الدول الست المجاورة للصحراء. والبلد موطن لاحتياطيات الطاقة القيمة التي وفرت دفقا ثابتاً من الصادرات التي تتدفق إلى جنوب أوروبا لعقود عدة، إلى جانب آلاف الأميال من ساحل البحر المتوسط الغني بالموارد. لكن على الرغم من كل هذه الغزيا، هيمن الجيش على الجزائر الذي احتكر هذه الثروة، واستفادت الحكومات المتعاقبة أيضاً من ثروات الطاقة في البلاد، مما ترك البلاد تعاني من الفقر والحرمان، حيث يعيش 12 مليوناً من سكان الجزائر البالغ عددهم 40 مليون نسمة في فقر.

غيّر المستبد الهرم عبد العزيز بوتفليقة الدستور في عام 2008 لتعديل شرط تقيد ولاية الرئيس من فترتين فقط إلى أربع. على الرغم من السكتة الدماغية التي أصابته في عام 2013 وعدم ظهوره في الأماكن العامة، قدم بوتفليقة رسمياً ترشيحه لانتخابات نيسان/أبريل 2019 في آذار/مارس 2019. وكان هذا سبب خروج الجماهير بأعداد متزايدة إلى الشوارع للاحتجاج.

في السودان، استخدم عمر البشير الاختلافات القبلية لمصلحته الخاصة التي ضمنت عدم ظهور معارضة موحدة لحكمه. أعدم البشير كل أجنحة أمريكا التي تضمنت فصل جنوب السودان. واستخدمت أمريكا العديد من الإغراءات والعقوبات للحفاظ على عمر البشير في

لذلك نفهم من الحثيئات السابقة أن صدور الفصل 43 من الأمر الحكومي الجديد ليس إلا فصلاً جديداً من مروعة مستمرة تنتهجها السلطة حين تعاملها مع ضغط الاحتجاجات المعارضة لقراراتها لا سيما بخصوص حذف شهادة «دكتور في الطب»، لكي تبقى تلك الشهادة على منحنى قانوني يجعلها شهادة شبه محذوفة ومفرغة من مضمونها.

نذكر أخيراً بحجم «المروعة» التي تلتجئ إليها السلطة في تونس لتعريب وتنفيذ ما تقرره المنظمات الغربية بخصوص الشأن الأكاديمي التونسي ومنه الشأن الأكاديمي الذي اتضح أنه رهينة الموقف الدولي... فحتى شهادة الدكتوراه لم تسلم من الارتعاش للسياسات الخارجية!

ختاماً، ندعو الأكاديميين في كافة المجالس العلمية والجامعات بتونس إلى إدراك خطورة الوضع وعواقبه ومزيد الاحتراز من قرارات المنظمات الغربية لا سيما أن الشأن الأكاديمي شأن حيادي قائم على المعارف العلمية والبيداغوجية غير المرتهنة في الأصل لمقاربات سياسية، والدول الغربية لا زالت تعمل لتوظيف الوسط الأكاديمي لصالح سياساتها الاستعمارية ومصلحتها الخاصة، فالغرب يسعى جاهداً لاستقطاب علماء تونس ومبديعها عبر برامج «إيديولوجية» ذات غطاء أكاديمي تحظى بتمويل دولي ضخم ونشاط عمل عابر للحدود يحتاج جل الأوساط الأكاديمية في العالم من طلبة وأساتذة وأكاديميين.. فهذه الهيمنة الغربية الخبيثة تسلت إلى كافة أقطار العالم الإسلامي بذريعة التعاون الدولي والتبادل المعرفي... مما يوضح عمق الصراع الحضاري بين أمتنا الإسلامية والغرب الكافر المستعمر. إذ كل ما يخشاه العالم الغربي هو أن تتوحد البلاد الإسلامية بكل ما تملكه من مقدرات طبيعية وبشرية كقوة دولية جديدة تغير الموقف الدولي في ظل دولة إسلامية موحدة تؤثر بعبئها وتستقطب الطاقات العلمية من كافة أرجاء العالم من أطباء ومهندسين ومخترعين...

شهادة الدكتوراه من أعلى الشهادات التخصص في مختلف العلوم الدنيوية كالطب والهندسة والاقتصاد وغيرها، إذ يتطلب الحصول على هذه الشهادة دراسة مرحلة جامعية متقدمة يقوم خلالها الطالب بإنجاز بحث علمي (أطروحة) حسب اختصاصه ثم مناقشة أطروحته العلمية من لجنة أكاديمية مختصة، لذلك يعتبر حامل لقب «الدكتوراه» بمثابة حامل لواء البحث العلمي.

وفي مجال العلوم الطبية تمثل الدكتوراه درجة مهنية تؤهل المتخصص عليها ممارسة التخصص، فضلاً عن كونها درجة أكاديمية منسوبة للبحوث الطبية، لكن في تونس أصدرت سلطة الإشراف على الدراسات الطبية قراراً يمس بشكل صريح من مفهوم «الدكتوراه في الطب»، ووضعت موقفاً قانونياً أدنى من رمزيته العلمية القيمة.

إذ ينص الفصل 43 من الأمر الحكومي المؤرخ في 10 نيسان/أبريل 2019 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة:

«تمنح كلية الطب المعنية الطالب الذي ناقش بنجاح الأطروحة، شهادة دكتور في الطب. ولا تخوّل شهادة دكتور في الطب ممارسة الطب إلا بالمؤسسات الصحية والاستشفائية العمومية وبإشراف رئيس القسم وتحت مسؤوليته».

كل ما يعنيه هذا القرار الحكومي الجديد أن درجة «دكتور في الطب» لا تمكن كصيغة كافية من ممارسة المهنة في تونس بصفة مستقلة، وهذا رغم كل ما تحمله هذه الدرجة الأكاديمية من اعتبار علمي واعتراف عالمي بمؤهلات صاحبها، فرتبة «دكتور في الطب» تستند إلى عرف مشترك بين مختلف الأوساط الأكاديمية في العالم، لكن في تونس وفي ظل الحكومة الحالية تصبح الدكتوراه في الطب درجة صورية على مستوى قانون المهنة... لأن القانون التونسي لا يجيز للطبيب الدكتور المتخرج من منظومة الدراسات الطبية الجديدة الممارسة «الشاملة» لمهنته، وبالتالي يصبح الطبيب الدكتور لا يتمتع باستقلالية قراره لإسناد العلاج.

هذا أصبحت الدكتوراه في الطب في تونس، مجرد عنوان

صوري مسلوب القيمة على مستوى المهنة... وخير دليل على هذا الوصف أن الحال المهني لحامل شهادة الدكتوراه في الطب أصبح بعد صدور الأمر الحكومي الجديد كالحال المهني للمتربص في الطب، طالما لم يتحصل الطبيب الدكتور على شهادة تخصص طبي فوق درجة الدكتوراه.

أفلا يجدر إذن أن نتساءل، هل أصبحت الدكتوراه في الطب في تونس شهادة صورية؟!

ومهما كان حال هذه الشهادة في تونس، فإنها تبقى خارج تونس صالحة (على الأرجح) كبطاقة عبور للهجرة بالنسبة للأطباء التونسيين الراغبين في ممارسة المهنة خارج البلاد. لأن الدول الأوروبية تستقطب الأطباء الأجانب درجة «دكتور في الطب» كدرجة كافية لقبول انتدابهم في مستشفياتها. مع أن تلك الدرجة أصبحت اليوم لا تستند إلى صيغة قانونية كافية لممارسة المهنة على التراب التونسي! أفلا يجدر أن نتساءل مرة أخرى، هل الأمر الحكومي الجديد (الفصل 43) على صلة بظاهرة هجرة الأطباء خارج تونس؟!

لا شك أن القانون المنظم للدراسات الطبية ينبثق عن سياق سياسي أشمل من معاني النص القانوني المجرد، فمنظومة الدراسات الطبية الجديدة أثارت سلسلة من التحركات الاحتجاجية لطلبة الطب في تونس منذ شباط/فبراير 2018، لأن حقيقة هذه المنظومة الجديدة أنها تحتوي على أحكام «مسقطة» قررتها المنظمة العالمية للصحة في شأن قطاع الصحة في تونس، فقد عمدت المنظمة العالمية للصحة (فرع منظمة الأمم المتحدة) مجموعة من الاجتماعات الرسمية مع سلطة الإشراف في تونس للبحث عن سبل إعادة هيكلة المنظومة الطبية وذلك منذ سنة 2004، ثم أفرزت الاجتماعات مشروعا قانونياً أثار جدلاً مستمرا في محيط طلبة الطب كما لدى الأساتذة الجامعيين منذ أول محاولة لتطبيق المشروع وتنفيذ أحكامه بداية سنة 2017.. ولعل أبرز ما أثار الجدل هو قرار حذف شهادة «دكتور في الطب» من قائمة الشهادات العلمية التي تمنحها الجامعة التونسية، لكي يتم لاحقا التراجع عن قرار الحذف لما لقيه القرار من تنديد واحتجاج شديدين لدى عموم طلبة الطب.

في تسمية الثورات وحرص المستعمر على تجزئة بلاد المسلمين

محمد الناصر شويخة

ويباهي السياسيون بعلاقاتهم الجيدة بما يسمونه المجتمع الدولي وبقدرتهم على التفاوض وجعل الدوائر الغربية ترضى عنّا وتساعدنا، وهكذا يريدون تحويل الثورة من فعل يقلع بقايا الاستعمار ويحرز البلاد نهائياً من سيطرته إلى مجرد فعل عنيف أزال عميلاً ليحلّ محلّه مجموعة من العملاء يتسابقون في رهن البلاد.

لكننا نقول بأنّ الزمان غير الزمان وأنّ القرن 19 وبداية القرن الـ20 ولّت وأنّ المسلمين اليوم ما عادوا يخدعون بأشباه السياسيين وما عادوا يرضون بديمقراطية عاجزة يتسلّل من خلالها نظام فرضه المستعمر، فالمتابع لمجريات الأحداث في بلاد المسلمين يرى أنّ الثورة كانت ثورة أمة لا ثورة تونسيين أو مصريين أو يمنيين إنّما هي ثورة أمة واحدة خرجت كلّها على ظلم العملاء وعلى فساد الأنظمة الغربية وما زالت الثورة متواصلة وآية ذلك أنّ المسلمين كلّ المسلمين لم يضعوا ثقتهم في الطبقة السياسية الحاكمة بعد الثورة بل

هي تعتبرها مواصلة لمن ثاروا عليهم ولذلك نرى الاحتجاجات اليومية في كلّ البلاد التي قامت فيها الثورة وفي غيرها التي تستعدّ هي الأخرى للثورة، أمّا الأمر الثاني الذي يجعل الثورة ثورة أمة واحدة هي أنّ كلّ المسلمين رفعوا شعاراً واحداً هو أنّ الشعب يريد إسقاط النظام وعلت أصوات تنادي بتطبيق الإسلام وسمعتها تتردد في كلّ بلاد المسلمين الأمة تريد خلافة من جديد... ومع رفع المسلمين في كلّ بلاد الإسلام لنفس الشعارات نجد أنّهم كلّهم رفضوا الديمقراطية عملياً برفضهم المتصاعد للانتخابات والدليل على ذلك نسب المشاركة المتدنية.

وختاماً نقول: إنّ الثورة في تونس هي جزء من ثورة أمة وإنّ ما حصل في تونس ومصر والشام وما يحصل في الجزائر والسودان وغيرها ما هو إلاّ بداية ومنطلق لتحرّر أمة من الكافر المستعمر الذي فشل في الانتصار عليها لأنّ المسلمين تمكنوا (رغم تطاول الزمن) من إفضال كلّ الأساليب الخبيثة في محو هويتهم الإسلامية. ولم يبق إلاّ جولة واحدة ينهض فيها أهل القوة ليساندوا الثوار ويهدموا النظام الذي سيطر به علينا المستعمر وهذه الإزالة هي إزالة لنظام رأسمالي وضعي بإزالة خدمه وبعيده ورفع غطاء الحماية عنهم لأنّهم خانوا الأمانة والوقوف بجانب أمّتهم ودينهم بدعم القيادة السياسية الحقيقية التي ترى السياسة عبادة لرّب العالمين ورعاية لشؤون العباد بأحكام ربّ العالمين ومواصلة لرسالة نبيّ الإسلام محمّد صلى الله عليه وسلّم.

والمتمعن في مسار الثورة الأولى على المستعمر في نهاية القرن 19 وبداية القرن الـ20 يرى أنّ المستعمرين ما كان لهم أن يحقّقوا أهدافهم بالألة العسكرية وبإمكانيّاتهم إنّما استطاعوا تحقيق أهدافهم وهزم المسلمين (وقتياً) بواسطة اتّخاذ عملاء من المسلمين وثق فيهم المسلمون (لأنّهم اندسّوا في صفوف الثوار



وأظهروا في البداية عداوة للمستعمر) ثمّ ما لبث هؤلاء العملاء أن أخضعوا البلاد سياسياً واقتصادياً للمستعمر بذرائع واهية من قبيل إعادة بناء العلاقات مع الدّول الأوروبية وأنّه لا غناء للمسلمين عن الدّول الأوروبية «المتقدمة» وصاغوا أهدافاً جديدة أوّلتها العمل على اللحاق بركب الدّول المتقدمة ومن هذه الأبواب الخلفية وقع إخضاع كلّ البلاد الإسلامية للكفّار المستعمرين. وساء حال المسلمين حتّى صاروا في ذيل الأمم.

وعود على بدء، فما أشبه اليوم بالبارحة، ثار المسلمون على العملاء في تونس ثمّ مصر فليبيا فالشّام واليمن... واستطاعت الشعوب في هذه البلدان طرد العملاء الظّاهرين لكنّها لم تتخلّص من كلّ العملاء والخونة ولم تستطع التخلّص من النظام الدّخيل النظام الرأسمالي لأنّ الفئة السياسية الحاكمة اليوم ظلّت تردّد نفس المقولات القديمة وبنفس الاعتبارات القديمة، ظلّ جميعهم ينظر النّظرة التجزئية فيعتبرون تونس كياناً مستقلاً عن بقية بلاد الإسلام وكذلك مصر والشّام واليمن والجزائر والمغرب... وهي ذات النّظرة التي كرّستها الدّول الاستعمارية منذ القرن 19 لتبقى الأمة مفتتة مزقاً ضعيفة واهنة وبناء على هذه النّظرة الضيّقة رُسمت أهداف من قبيل العمل على التنمية وتوفير الغذاء للجميع فكانّ المسلمين جياع وكانّ أرضهم صحراء بلقع لا ثروات فيها فجعولنا عبيداً فقراء ينتظرون حسنات من صندوق النّقد الدولي ونظرة رافة من الدّول الغربية

المسلمون في العراق وفلسطين وباكستان وأفغانستان ومصر وتونس وليبيا والجزائر... وكلّ مسلم وقعت بلاده تحت استعمار عسكري، ولكنّ المستعمر الذي أدرك أنّ بقاءه في بلاد المسلمين مستحيل عملوا بمكر وخبث على اتّخاذ عملاء لهم من المسلمين ثقّفوهم بالثقافة الغربية ثمّ زرعوهم في صفوف المجاهدين لصرف جهاد المجاهدين

وقتها عن التحرّر من الاستعمار والوحدة في إطار دولة جامعة هي دولة الخلافة، وكان تركيز ما يُسمّى بحركات التحرّر الوطني وقتها على إخراج جنود المحتلّين واندوا بمقولات وطنية من قبيل «تونس أولاً» ومصر أولاً... وكانوا يغطّون هذه المقولات التجزئية بكلام من قبيل «ندعم إخواننا في الجزائر» «ندعم إخواننا في فلسطين» وهي مقولات خبيثة ظاهرها الوقوف بجانب الثورة على المستعمر وإخراجه من البلاد الإسلامية وحقيقتها تحقيق أهداف الدّول الاستعمارية من إبقاء البلاد الإسلامية كيانات متفرقة ضعيفة، وبعد أن استحكمت هذه المقولات في غمرة الكفاح المسلّح ونشوة طرد جنود المستعمر من بلاد المسلمين في المغرب وتونس ومصر والشّام والجزائر وغيرها، في غمرة هذه النشوة وفي غفلة من الجميع اعتلى العملاء سدة الحكم وأسكتوا كلّ صوت ينادي بالوحدة، (وحتّى من كان ينادي بالوحدة منهم كان يعمل لها بشكل خاطئ وغير جدّي حتّى ينس منها الناس وانتشرت مقولة اتّفق العرب على أن لا يتفقوا) وبدل أن يعود وضع المسلمين إلى أصله من وحدة في إطار دولة واحدة قوية هي دولة الخلافة بدل ذلك صار المسلمون كيانات ضعيفة متنافرة متنازعة في أغلب الأحيان وانتهى الأمر بالثورة على المستعمر إلى هزيمة نكراء حققت أهداف الكفّار المستعمرين المتمثلة في إزالة الإسلام من الحكم وتفتيت الأمة الإسلامية حتّى لا تعود قوية تنافسها في الموقف الدولي.

يتحدّث الكثيرون عن ثورات بصيغة الجمع وينسبونها إلى مناطقها فيقولون «الثورة التونسية» والثورة المصرية والثورة الليبية والثورة السورية وهكذا... ويردّد السياسيون وكثير من المثقّفين الحديث عن التجربة التونسية وأنّها فريدة من نوعها من بين دول الربيع العربي زاعمين أنّها نجحت بينما فشلت باقي الثورات، ونجد أنّ أغلب المسؤولين الغربيين يتحدّثون عن التجربة التونسية وفراستها ولا ينفكون عن دعمها. وصارت هذه النّظرة للثورة في تونس وفي غيرها من البلدان رأياً عامّاً بين الطبقة السياسية الحاكمة (سواء في ذلك أحزاب الحكم أو المعارضة) يؤيدّهم جماعة العلمانيين ومن سايرهم ممّن يزعمون الصّفة الإسلامية.

ونحن نقول أنّ هذه النّظرة التجزئية الممّدة للتجربة التونسية إنّما تنخرط بوعي أو بدون وعي في نظرة مضادة للثورة مساندة للنّظرة الاستعمارية لبلادنا وسائر بلاد المسلمين، وذلك من وجوه عديدة لعلّ أخطرها

اعتبار الأمة الإسلامية أجزاء منفصلة كلّ جزء كيان قائم بذاته فمنها الكيان التونسي والليبي والجزائري والسوري والمصري واليمني إنّما هي نظرة استعمارية، فقد عملت الدّول الأوروبية منذ القرن 19 الميلادي في إطار تعاملها مع ما سمّته وقتها «المسألة الشرقية» على تفتيت بلاد المسلمين وتفريق الأمة وتقاسم تركة الخلافة العثمانية (الرجل المريض)، بعد حروب طويلة متعددة الأشكال والأساليب، استمرت أكثر من قرن من الزمان، اجتمعت دول الكفر على هدم دولة الخلافة، ثمّ عملت هذه الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا على ضمان عدم وحدة الأمة الإسلامية وعدم عودة دولة الإسلام مرة أخرى فوضعت خطة تقوم على ثلاثة ركائز:

الاستعمار العسكري، وتفتيت بلاد المسلمين
52 قطعة

زرع العملاء السياسيين والفكرين
الغزو الفكري والثقافي.

وعلى هذا فكلّ اعتبار للمسلمين بأنّهم كيانات مختلفة مستقلّ بعضها عن بعض إنّما هو مساندة للمستعمر ودعم له سواء كان هذا بوعي أو بغير وعي. ويتأكّد هذا الأمر حين نعود بالنّظر إلى التاريخ القريب تاريخ مجاهدة الاستعمار العسكري فقد جاهد

في ذكرها الثالثة بعد المائة معاهدة «سايكس - بيكو» بين الأصل البريطاني والنسخة الأمريكية

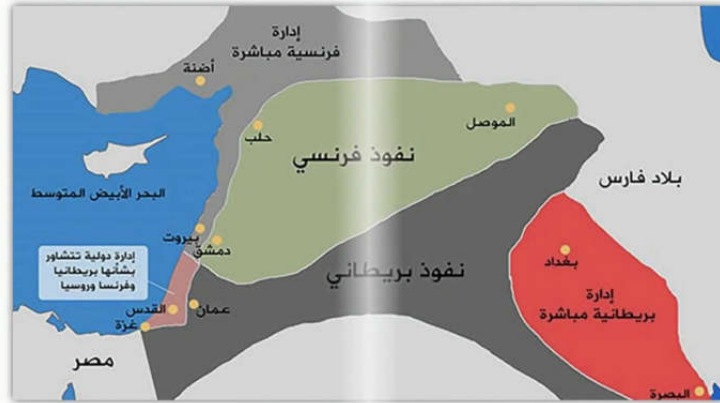
أ. بسام فرحات

على منابع النفط) المشروع الفرنسي (رعاية المقدّسات المسيحية وحماية الكاثوليك) المشروع الروسي (نافذة على المتوسط ومياهه الدافئة) والمشروع الصهيوني (تهويد فلسطين)... إلا أن القراءة السياسية المستنيرة لبنود هذه الاتفاقية في ظل الأوضاع السياسية وموازين القوى وحيثيات الحرب العالمية الأولى تكشف بجلاء عن مشروع استعماري واحد تقف وراءه بريطانيا الدولة الأولى في العالم في ذلك التاريخ وتدير خيوطه بهاء وخبت على أكثر من جبهة، وما سائر المشاريع الجزئية الأخرى إلا بمثابة الطعوم المغرية به والأهداف الجزئية التي تصبّ فيه: هذا المشروع هو القضاء على دولة الخلافة الإسلامية وتفكيك أوصالها والحيلولة دون عودتها من جديد... فقد حققت بريطانيا بمعاهدة سايكس - بيكو الأهداف التي كانت ترمي إليها لجنة (كامبل - بارثمان) في تقريرها سنة 1907، إذ رأت أن المشرق العربي يضم شعباً واحداً متجانساً عرقياً وعقائدياً ومنزويماً في دولة واحدة بحيث يمكن أن يمثل في المستقبل خطراً على الوجود الاستعماري، فوضعت أسس إضعاف المارد الإسلامي قبل يقظته بمحو كيانه السياسي والعقائدي وتفكيكه وتجزئته والفصل بين جناحيه لإضعافه وتأييد احتلاله، ودعت إلى وجوب (إقامة حاجز بشري قوي وغريب يمكن للاستعمار أن يستخدمه أداة في تحقيق أغراضه) وما اتفاقية سايكس - بيكو التي اقتطعت فلسطين من بلاد الشام وجعلتها تحت وصاية دولية تمهيداً لتهويدها إلا بمثابة وضع هذا التقرير موضع التنفيذ...

الدّاء البريطاني

وعلى عاداتها في القتال إلى آخر جندي فرنسي، سعت بريطانيا إلى توظيف القوى الكبرى (فرنسا وروسيا) وتشريكهما معها للاستعانة بهما وإضفاء مسحة من الشرعية الدولية على مشروعها... من هذا المنطلق ناورت بريطانيا على ثلاث جبهات (عربية ودولية وتركية) ماسكة بخيوط اللعبة جميعها تحركها بما يحقق مشروعها ومصحتها الاستعمارية العليا بمنتهى البراغمة والخبت؛ ففي الوقت الذي كانت ترمي فيه الشريف حسين بخلافة عربية كانت تبرم اتفاقاً مع آل سعود وتؤسس لتقسيم المنطقة وتستصدر وعد بلفور... وفيما هي تقطع مناطق نفوذ لفرنسا وروسيا في المشرق إذا بها تذكي ثورة البلاشفة وتدعمها وتسلبها وتثير الدروز والعليين ضد فرنسا وتسعى لإخراجهم من الموصل، وقس على ذلك تصرفها مع أطراف الصراع على الجبهة التركية (الخليفة - أتاتورك - اليونانيون - الدول الأوروبية): تمتدّي الجميع

الاتفاق عليها بين القوى الثلاثة تمهيداً لتهويدها ونصت الاتفاقية أيضاً على منح بريطانيا ميناءي حيفا وعكا ومنح فرنسا لواء الإسكندرونة مع تسهيلات متبادلة بين البلدين في استخدامهما، هذا إلى جانب التفاهات المتعلقة بالمياه والطرق والسكك الحديدية والأقاليم السورية الشمالية.



تداعيات خطيرة

غير أن خطورة اتفاقية سايكس - بيكو تتجاوز هذا التقسيم الابتدائي بالجملة إلى مناطق نفوذ وانتداب كبرى لتتظاهر في نقطتين أساسيتين: أولهما أنها كانت أرضية لتقسيمات جزئية أخرى كرتست حدوداً رسمية دائمية لكيانات سياسية بما أدى إلى شذمة الأمة الإسلامية وتمزيق أرض الإسلام، فقد نشأ عنها وعن الاتفاقيات المترتبة عليها مجموعة من الدول العربية (العراق - الكويت 1932 - لبنان 1943 - سوريا 1946 - الأردن 1946 - فلسطين 1948) هذا إلى جانب انشطار فلسطين منذ سنة 1949 إلى ثلاث وحدات سياسية (إسرائيل - الضفة الغربية - قطاع غزة) وما استتبع ذلك من ماراطون الصراع العربي/الإسرائيلي المتواصل إلى يوم الناس هذا... ثاني النقطتين أن مفعول تلك المعاهدة كان له أثر توسعي تعميمي تجاوز منطقة الهلال الخصيب لينسحب على كافة الكيانات العربية والإسلامية الواقعة تحت الاستعمار، فكرس حدودها الكرتونية المصطنعة وأبد وضعها وفصلها عن جسم الدولة الإسلامية قبل أن يسلمها بطاقات ميلادها بوصفها كيانات وطنية (مستقلة) لقمة سائغة وحديقة خلفية ووقوداً لصراع دولي على مقدراتها وخيراتهما...

تقاطع مصالح

إن معاهدة سايكس - بيكو يتقاطع فيها ظاهرياً أربعة مشاريع استعمارية: المشروع البريطاني (حماية طريق الهند والسيطرة

لمحة تاريخية

لقد سميت معاهدة سايكس - بيكو نسبة إلى الشخصين اللذين أشرفا على فعاليتها ووقعها نسختها النهائية سنة 1916 وهما على التوالي، العقيد البريطاني السير مارك سايكس وهو دبلوماسي وعسكري وردالة

مختص في شؤون الشرق الأوسط ومناطق سوريا خلال الحرب العالمية الأولى، وكان له دور فعال في إصدار وعد بلفور المشؤوم حتى أن حاييم ويزمان مفوض الحركة الصهيونية أبته حين وفاته سنة 1919 بقوله (لقد سقط كالبلط إلى جانبنا). الشخص الثاني يدعى فرنسو جورج بيكو وهو سياسي ودبلوماسي فرنسي وقد أشرف لاحقاً على الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان...

أما عن واقع معاهدة سايكس - بيكو فهي عبارة عن اتفاق وتفاهم سرّي بين فرنسا والمملكة المتحدة بالأساس على اقتسام منطقة الهلال الخصيب والمشرق العربي وحيارة مناطق نفوذ غرب آسيا التابعة للدولة العثمانية بعد تهاويها في الحرب العالمية الأولى، كما شاركت روسيا القيصرية آنذاك في التصديق عليها طمعاً في الفوز ببعض المناطق... وقد تمّ التوصل لهذه الاتفاقية بمفاوضات سرية دارت فيما بين نوفمبر 1915 وماي 1916 في شكل تبادل وثائق تفاهم بين وزارات خارجية كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية حصلت بموجبها فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي للهلال الخصيب (سوريا ولبنان) ومنطقة الموصل في العراق وحصلت بريطانيا على بلاد ما بين النهرين والجزء الجنوبي من الشام، وكان نصيب روسيا القيصرية الولايات العثمانية الشمالية والشرقية، كما تقرر أن تخضع فلسطين لإدارة دولية يتم

حدث أبو ذر التونسي قال: لا يوجد في تاريخ المسلمين حدث ينطبق عليه وصف النكبة بامتياز أكثر من اتفاقية سايكس - بيكو، فهي بلا منازع نموذج مثالي للمصائب التي تنسف كيان الأمم وتقوّض أركان الدول، ناهيك وأن الأمة الإسلامية قاطبة تتجرّع إلى اليوم مرارتها وتكتوي بنار تبعاتها في كل شهر من أرضها المستباحة... فهذه (المعاهدة/الجريمة) التي مرّ على (إبرامها/اقترافها) أكثر من قرن (ماي 1916) أسست ميدانياً لسقوط دولة الخلافة واندراس الحكم بما أنزل الله وانفراط عقد المسلمين وتمزيق كيانهم ووقوعهم - أرضاً وبشراً ومقدّرات ومقدّسات - فريسة لنفوذ الكفر والاستعمار بالفعل ثم بالوكالة... فقد كانت تلك الاتفاقية المشؤومة بمثابة الإطّار العام لمخطط تقاسم تركة الرجل المريض والنص التشريعي الذي انبثقت عنه كبرى المحطات السياسية في طريق تصفية الدولة الإسلامية من قبيل معاهدة (سان بطرسبرج 1916) التي مكنت روسيا القيصرية من الولايات العثمانية الشمالية والشرقية... (وعد بلفور 1917) الذي منح فلسطين وأولى القبلتين ليهود... مؤتمر (سان ريمو 1920) الذي قسّم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا... معاهدة (سيفر 1922) التي أشرت على وثائق الانتداب... معاهدة (لوزان 1923) التي سلّمت أقاليم سوريا الشمالية لأتاتورك... كما مثلت تلك الاتفاقية أيضاً مطلقاً لسلسلة من المناورات السياسية والعسكرية التي جسدت المشروع الاستعماري التصفوي وترجمته ميدانياً على غرار مشروع الدولة العربية الكبرى - الثورة العربية وحيثياتها - مؤامرات أتاتورك لإخلاء المشرق العربي من العثمانيين - نشأة الدول العربية وتفصيلها - إلغاء نظام الخلافة وقيام تركيا الكمالية...

كل هذه المفصلات التاريخية العدمية في حياة المسلمين مثلت معاهدة (سايكس - بيكو) رَجماً لها؛ حملت بها نطقاً لأفكار، واعتملت فيها أجنة لمشاريع، ثمّ تمدّخت عنها مرزقا وأبناء سرفاخ تجاوز عددهم الخمسين كيانا كسيحا ممسوخا عميلاً... وبصرف النظر عن آثارها الدموية، من المفيد للأمة اليوم - وهي متلبسة بالعمل لاستئناف الحياة الإسلامية - أن تقف عندها وقفة متأنية وتعيد قراءتها قراءة مستنيرة منزلة على الرّاهن السياسي بما يوضّح الرؤيا ويبرّش خط السير؛ فما مصير الاتفاقية اليوم في ظل القرن الأمريكي ومشاريعه المستهدفة للأمة الإسلامية...؟ هل مازالت سارية المفعول وصالحة كإطار عام للمخطط الاستعماري لاسيما مع تغيّر موازين القوى واحتداد الصراع الدولي على مقدّرات المسلمين...؟

إجرام الصين ضد الإيغور ليس إحراجاً للإنسانية بقدر ما يخرجنا خذلان المسلمين لهم

بيان جمال



الخبير:

واعتبار جرائمها إحراجاً كبيراً للإنسانية، كما صرحت

وزارة خارجية تركيا في شباط/فبراير المنصرم؛

خوف الصين من نفور المستثمرين الأجانب، هو ما أدى لتحول موقفها. ولكن المرحح لنا كأمة مسلمة حقاً، ليس ما تقوم به الصين كما صرح النظام التركي، بل إن موقف الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية هو المرحح بل المخزي.

أليس من العار أن تستمر مأساة جزء من هذه الأمة، ويتم محاربتهم في عقيدتهم ودينهم، بل والتجربؤ على الله سبحانه وتعالى، ثم لا يجد أهلنا ناصراً ولا معيناً، بل تقتصر ردة الفعل على الوقوف بجانب أمريكا ضد الصين، والانضمام للاتحاد الأوروبي في إداناته الخجولة للصين؟

صالات النوم التي تضم مئات من الإيغور المسلمين في معسكر شو لي في تركستان الشرقية، تضم بارات خمور، وهي مغلقة من الخارج؛

الأرقام الدولية تصرح عن وجود مليوني معتقل، لكن السلطات الصينية تنكر الأرقام. وهؤلاء المليون ماضهد ليس لهم معتصم ولا ابن القاسم ليفتح الصين ويذل حكامها.

وقد صار يقيناً أن هؤلاء ليس لهم إلا دولة خليفتها صنو الفاروق وقائد جيوشها صنو صلاح الدين، دولة الجهاد في سبيل الله سنامها.

فمن أراد إنهاء مأساة الإيغور فعليه بدولة الخلافة فليعمل لها. وأقول اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتَرْدُونَ إِلَيَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْزِلُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ [التوبة: 105].

"الصين تدافع عن احتجاز المسلمين "طوعاً" في معسكرات إعادة التعليم في شينجيانغ". هذا ما نقلته وكالة أخبار اليابان بتاريخ 22 من الشهر الجاري كعقار يصف موقف الحكومة الصينية من احتجاز المسلمين الإيغور في سجون أطلقوا عليها اسم مخيمات إعادة التعليم.

التعليق:

إن مأساة المسلمين الإيغور وما يعانونه على يد النظام الصيني الشيوعي الحاقق، بانت لا تخفى على أحد. ولا زالت الأنباء تتوارد عما يتعرضون له من تضيق ومراقبة شديدة، وملاحقة ومنع من أداء العبادات، والشعائر الدينية، بل والعمل على تغيير هذه الشعائر ومعانيها وأحكامها. فما تزعم الصين أنه معسكرات إعادة التأهيل التي تطلق عليها: التحول عبر التعليم، ليس إلا مراكز لمحاربة الإسلام، حيث يحاربون عقيدة المسلمين ويسعون لزعزعتها في نفوسهم، فمثلاً يحارب الصينيون تقديس المسلمين لله سبحانه وتعالى، ويجعلون قدسية الدولة فوق قدسية الله في قلاحة منقطعة النظير.

الصين التي كانت تنكر وجود هذه المعسكرات سابقاً، لم تعد بفعل الضغط العالمي تعترف بها فقط، بل صارت تدافع عنها بحجة محاربة (الإرهاب). حيث تعتبر الدين الإسلامي فكراً متطرفاً وخطراً على المجتمع يجب محاربته.

لكن هذا التحول من الإنكار إلى الدفاع، لم يكن نتيجة وقوف النظام الدولي المجرم مع الإيغور. وما ورد في المقال من إدانة دول كتركيا للصين

النسخة الأمريكية

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي قوة عظمى معتدّة بحجمها مستهينة بمنافسها طارحة على نفسها التفرد بحكم العالم، لذلك فمن مصلحتها تقزيم الكيانات وقصصمة أجنحتها لتتمكن من السيطرة عليها بالجملة... ولتحقيق ذلك تسلحت بمجموعة من المشاريع المسمومة من قبيل (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد - الديمقراطية - محاربة الإرهاب - الإسلام المعتدل...) من أجل إعادة تشكيل العالم - لا سياسياً فحسب بل جغرافياً أيضاً - بتقسيم المقسم وتفتيت المفتت وتجزئة المجرأ معتمدة في ذلك على التباين العرقي والإثني والمذهبي والقوي والتاريخي الذي يزخر به العالم الإسلامي المترامي الأطراف. وقد سارت في ذلك بخطى حثيثة في العراق وسوريا وليبيا ومصر والصومال، وقائمة الدول المرشحة لهذا المصير طويلة، ناهيك وأنها نجحت عملياً في تقسيم السودان... إلا أن سقف العنصرية المرتفع لم يتجاوز مرحلة الصموم: فقد تعثر مشروع الشرق الأوسط الجديد في أولى محطاته (العراق) وفشلت في سياسة التفرد فمثلاً ذريةاً ثم انخفض سقف مطالبها مع (أوباما) وأصبحت تبحث عن مخرج من مأزقها العسكرية وعن شريك يساعدها على فضّ مشاكل العالم... وبذلك تخلت أمريكا عن سياسة التفرد وعادت للشراكة في تشكيل العالم - سياسياً فحسب - مع المحافظة على التقسيم الجغرافي... هذا التوجّه الجديد أعاد أمريكا إلى مريخ سايكس - بيكو في نسخته الأصلية: فقد انتفت موجبات التقسيم كما أنّ اللعب على العوامل العرقية والإثنية يوجد مداخل للمنافس - لا سيما بريطانيا - للعزف على نفس الوتر بما يعرقل المشاريع الأمريكية ويفشلها ناهيك وأن سلاح الخبرة في صالح الإمبراطورية العجوز بامتياز... على هذا الأساس عادت أمريكا إلى أسلوبها المحبّب (الانقلابات العسكرية والتعويل على الجيش في السلطة) مع بعض الليونة في تمكين شركائها من أدوار واسعة ونصيب من الكعكة، ودونك التموذجان السوري واليبي في علاقتهما بروسيا... وبين هذا وذاك فإنّ سايكس - بيكو بنسخته الأصلية والمعدّلة لم يعد قادراً على سجن آمال الأمة الإسلامية التواقّة إلى الانعتاق وتقيؤ ظلال دولة إسلامية خلافة راشدة على منهاج النبوة..

تمّي الجميع وتضغط على الجميع وتعد الجميع بما لا تملك وتقاتل الجميع بالجميع إلى أن ضمنت اتفاقها مع أتاتورك القاضي بإلغاء الخلافة، عندئذ طردت اليونانيين وأخلت الأراضي التركية من الجيوش الأوروبية ونفت الخليفة ومكّنت لعمليها في الأرض... لقد خدعت بريطانيا العرب والمسلمين واتخذت منهم معاول رخيصة لهدم دولتهم وتاج عزهم، وما كان لها أن تحقق ذلك التّجاج لولا رهان المسلمين على الجانب الخطأ وتخليهم عن أمّتهم صاحبة السلطان وتركهم لحبل الله المتين وهدية التّويم وتعلّتهم بجبال الاستعمار البائسة، فقد غاب عنهم أنّ أيّ ارتهان للأجنبي - سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو ثقافياً - هو بمثابة الانتحار السياسي والخيانة لله ورسوله والتفريط في أمانة المسلمين وكفى بذلك خسراً مبيداً وخزياً في الدنيا والآخرة...

النسخة الأصلية

لكن هل أنّ اتفاقية سايكس - بيكو مازالت صالحة كوعاء للمشروع الاستعماري في ظل العريضة الأمريكية واحتدام الصراع على مقدّرات العالم الإسلامي...؟! بعد سقوط جدار برلين (1989) وتفكك الاتحاد السوفياتي (1991) وتهاوي أوروبا أصبح الحديث عن صراع مع أمريكا غير ذي واقع: فقد اختلت موازين القوى بشكل مشطّ بحيث أصبحت أمريكا تستغلّ روسيا وتوظفها لصالحها وتتحدّى أوروبا (العجوز) في عقر دارها، وانخرطت في فرض النظام العالمي الجديد طارحة على نفسها إعادة تشكيل العالم وصيغته بشكل أحادي القطب، وسارت أشواطاً في سياسة التفرد هذه مع (ريغان - بوش الأب - بوش الابن)... وقد بدا واضحاً أنّ النسخة البريطانية من سايكس - بيكو لم تعد تلبّي طموحها وجشعها: فبريطانيا دولة ضعيفة مقارنة بالولايات المتحدة لذلك فمن مصلحتها تقوية علائها حتى تتقوى بهم إمّا عبر تمكينهم من كيانات ذات إمكانيات ضخمة أو عبر تجميعهم في شكل أحلاف (الهلال الخصيب - المغرب العربي - وادي النيل - مجلس التعاون الخليجي...) ومن مصلحتها كذلك الحفاظ على عدم تجانس محميّاتها عريقاً وإثنيّاً حتى تتمكن من التحكم بهم عبر الضغط والابتزاز والمساومة واللّعب على التناقضات من أجل إحكام قبضتها عليهم وربطهم بها ربط الجنين بالحبل السري، لذلك فقد صاغت حدود سايكس - بيكو بالشكل الذي يؤمّن لها مصالحها وبقائها في مستعمراتها...

أميركا تستبج العالم للمحافظة على هيمنتها الدولية

حمد طيب - بيت المقدس

لقد جلست أميركا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، على عرش الهيمنة العالمية دون منافس مؤثر، وصارت تقوم بسوق العالم أمامها بالعصا الغليظة، من أجل خدمة سياساتها ومصالحها الإمبريالية، وتتحكم باقتصاديات العالم أجمع؛ عبر طريق ممارسة شتى أصناف الابتزاز والسطو المنظم وغير المنظم، وتوزيع الأدوار هنا وهناك، وممارسة المقاطعة والحروب التجارية والتحكيمات الاقتصادية، وغير ذلك من أساليب شريرة تظهر الهيمنة والسطوة وشبه التفرد الدولي. وإذا شاركت بعض الدول في أعمالها السياسية أو الاقتصادية في الابتزاز والسطو والسيطرة؛ فإنما يكون ذلك ببعض الفئات من أجل تسخيرها في جني الكثير!

إنه يمكن القول، وبكل بساطة، بأن أميركا قد أصبحت الشر المستطير الذي يكتوي العالم بناره، وبالحروب التي تصنعها هنا وهناك، وأصبحت هي المسؤول الأول عن كل الويلات العالمية، والفقر والتشرد، وغرق آلاف المهجرين من ديارهم عبر البحار والصحارى والبراري؛ وإن هذا المراد العنق الشري لا يكتفي بتربعه على عرش العالم وممارسة البلطجة والتسلط؛ وإنما أخذ يمارس سياسة الاستباحة، ويقود المكائد الدولية، ويمارس شتى صنوف الانحطاط في الأعمال؛ من أجل إبقاء هذا التفرد والهيمنة؛ وحتى لا ينزل من عرشه في الشر والإرهاب والتسلط؛ فما هي الأعمال السياسية والاقتصادية التي تمارسها أميركا؛ من أجل بقائها على عرش العالم مهيمنة على رموز اقتصاده ودوله الصغيرة منها والكبيرة؟! إن الأعمال التي تمارسها أميركا، وتظهر في أرض الواقع، أو تظهر آثارها الشريرة، كثيرة ومتعددة ومتجددة ولا تقف عند حد؛ ومن هذه الأعمال:

1- الحرب الظاهرة والخفية على الإسلام السياسي للحيلولة دون تطبيق الإسلام في أرض الواقع، وخاصة بعد انكشاف عملائها السياسيين وظهور عوراتهم، وبعد انهيار الفكر الرأسمالي الاقتصادي، والتحولات والتحريفات التي جرت على كثير من أفكاره الأساسية؛

2- ما تفعله أميركا من مكائد دولية وإقليمية، وإشغال الحروب هنا وهناك؛ من أجل بقاء هيمنتها وتدخلاتها السياسية، وفرض نفسها كطرف راع للسلم الدولي، ورعاية المعاهدات الدولية والإقليمية، وزرع المكائد الدولية والفتن التي لا تسلم منها حتى الدول الكبرى أحياناً، ومثال ذلك ما تفعله من إثارة لحالة الشحنة بين الكوريتين لإبقاء هيمنتها في منطقة بحر الصين الجنوبي، وما تفعله بين إيران ومنطقة الخليج، وما تفعله كذلك في أرض الشام من مكائد دولية وإقليمية؛

3- الحروب التجارية، وإثارة المشاكل الاقتصادية للدول من أجل إبقاء الهيمنة

الاقتصادية. والحروب التجارية هي إحدى أدوات أميركا التي مارستها، وما زالت تمارسها على الدول؛ مثل فرض القيود الجمركية على بعض السلع والخدمات التي تدخل الأسواق الأميركية، ورفع سعر الفائدة في البنوك الأميركية لجلب رؤوس الأموال الخارجية، والتأثير في رفع وخفض أسعار البترول؛

4- سياسات السلب والنهب لثروات الشعوب وأموالها، وممارسة التحكيمات الاقتصادية والتجارية على بلادها، وذلك عن طريق عملائها السياسيين، أو عن طريق الشركات العملاقة عابرة القارات، أو عن طريق صفقات الأسلحة الوهمية بمليارات الدولارات، والتي تدفعها الدول العميلة مقابل تلك الصفقات التي لا فائدة منها؛

5- ضرب الاتحادات ومحاولات الوحدة بين الدول؛ سواء أكان ذلك

للدول الكبرى أم الصغرى، والعمل على تمزيق الدول الأخرى في العالم الإسلامي، ومثال ذلك ما تفعله هذه الأيام لتمرير الاتحاد الأوروبي بسياسات متعددة، منها اقتصادي ومنها سياسي؛

6- العمل على استقطاب وتسخير روسيا والصين، كدول عظمى، في مناطق عديدة من دول العالم، أو حتى داخل بلادها، عن طريق الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى، وذلك كما حصل مع روسيا في حربها مع أوكرانيا، أو كما جرى في دخولها الحرب في أرض الشام؛ وابتزازها سياسياً وعسكرياً خلال هذه المازق السياسية؛ وكما هو حاصل في سياساتها تجاه الصين بإثارة الأزمة الكورية، أو عن طريق سياسات المصالح التجارية المشتركة، وامتيازات تجارية تميز بها عن دول الاتحاد الأوروبي؛

7- ابتزاز العالم اقتصادياً عن طريق تحكم الدولار، فالمرء يعرف أن الدولار هو بمثابة الغطاء النقدي لجميع العملات في العالم تقريباً، وهو الاحتياطي العالمي عند معظم دول العالم، حتى عند بعض الدول في الاتحاد الأوروبي، وعن طريق الدولار تستطيع أميركا أن تمارس معظم تحكيمات وابتزازاتها الاقتصادية؛ سواء أكان ذلك بإنقاذ العجز الكبير في ميزانيتها، أم الديون الكبيرة المستحقة عليها داخلياً وخارجياً، أم بمعالجات أمور التضخم وغير ذلك مما تواجهه أميركا هذه الأيام من مشاكل اقتصادية كبيرة؛

8- ما تقوم به أميركا من فرض سياسة التحكم بالتجارة العالمية والأسواق؛ وخاصة السلع الحيوية، فمعظم السلع الحيوية التي

تدرّ أرباحاً عالية ومميزة تحتكرها أميركا في كثير من الدول، وتحتكر أسواقها، وخاصة تجارة الأسلحة بشتى أصنافها، وتجارة بعض الإلكترونيات المتعلقة بالاتصالات، فهذه التجارة تدر على أميركا مليارات الدولارات، وتدعم الشركات العملاقة الداخلية، وبالتالي تساعد على بسط الهيمنة العالمية؛

9- ما تمارسه أميركا من تحكيمات ومضاربات في موضوع البترول والذهب وأسعار الفائدة؛ فالبترول سلعة حيوية لا تستغني عنها الدول الصناعية، ومعظم الدول المنتجة للبترول، خاصة في العالم الثالث، تهيمن عليها أميركا سياسياً، وتفرض عليها سياسات موجهة تتعلق بالإنتاج والتصدير، وتفرض على دول أخرى طوقاً من العقوبات الاقتصادية، فتمنع التصدير كما يحصل هذه الأيام مع إيران..

10 - المحافظة على تفوقها العسكري، وحجم الإنتاج الكبير للسلع والخدمات، فالمرء يعرف أن أميركا متفوقة على دول العالم في مجال التسليح، والأساطيل الحربية العملاقة العابرة للمحيطات، والقواعد العسكرية البحرية والبرية على السواء، ومتفوقة في حرب النجوم وغزو الفضاء الخارجي، وأميركا أيضاً تصدر دول العالم في حجم الإنتاج والصناعات المتنوعة؛

هذه أهم الأمور والمجالات التي تساعد أميركا في استمرار هيمنتها على العالم، وتحكمها بالتالي في سياسات العالم، حتى داخل الدول الكبرى؛ مثل الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان، ولا يوجد منافس حقيقي حتى الآن لهذا العملاق والمارد الاقتصادي؛ يؤثر فيه بشكل فاعل.

فالاتحاد الأوروبي، كما نرى ونشاهد، من خلال أعماله ومواقفه الدولية هنا وهناك، ليس له موقف موحدة إزاء القضايا الدولية كاتحاد واحد، وجهته واحدة، وكذلك ليس له التأثير الفاعل فيما يجري على الساحة من قضايا تتحداه بها أميركا؛ مثل التعرف الجرمية التي يفرضها أميركا على بعض السلع الداخلة لأميركا من الاتحاد الأوروبي، أو قيام أميركا بفرض الحصار والعقوبات على بعض الدول خلاف رغبة الاتحاد الأوروبي؛ كما جرى في هذا العام تجاه قضية إيران وفرض العقوبات عليها، أو كما جرى عندما فرضت أميركا عقوبات على

تركيا، وتسبب ذلك بخسارات كبيرة للاتحاد الأوروبي قدرت بالمليارات. فأوروبا ليست قادرة وحدها على الوقوف المؤثر في وجه أميركا في القضايا السياسية أو الاقتصادية على السواء.

وأما روسيا فإنها، كما ذكرنا، بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفياتي، فإنها أصبحت ضعيفة اقتصادياً، لا تقوى على صيانة أسلحتها النووية، ولا تقوى على دعم الدول المحيطة بها في الاتحاد السوفياتي السابق، ولا حتى القيام على شؤونها الاقتصادية الداخلية، وعندما هبطت أسعار البترول واجهت عجزاً كبيراً في ميزانيتها؛ لأنها لا تعتمد على أمور حيوية أخرى مثل صادرات الأسلحة، أو التحكم في اقتصادات العالم؛ كما تفعل أميركا عن طريق الدولار، وليس عندها أيضاً صناعات صالحة للمنافسة في الأسواق، كما هو الحال عند الصين.

أما الصين فإنها، رغم حجمها الاقتصادي الكبير وقدرتها على المنافسة التجارية والإنتاج العالمي، فإنها دولة منكفئة على محيطها ودخلها، وليس عندها طموح خارج أرضها ومحيطها، ولا تتدخل بشكل فاعل في القضايا الدولية أو الصراعات الإقليمية خارج محيطها. وفي نفس الوقت فإن الصين دولة لها مصالح حيوية اقتصادية مع أميركا، سواء أكان ذلك داخل الصين في الشركات والمؤسسات الأميركية عابرة القارات، أم داخل أميركا من حيث التصدير لأسواق أميركا. والصين ليس عندها السلاح النقدي العالمي كما هو عند أميركا، عدا عن أن الصين عندها مخزون كبير من الدولار يقدر بأكثر من ثلاثة تريليون، معظمها سندات خزينة صادرة عن

طريق البنك الفيدرالي الأمريكي؛ لذلك فإن الصين تضعف أمام أي مشكلة تحصل بينها وبين أميركا. وقد برز ذلك جلياً في المسألة الكورية، ورأينا هذا الأمر كيف تدخلت الصين كوسيط في كبح جماح كوريا وإرغامها على الصلح مع أميركا، والتنازل عن كثير من

الأمر. هذه هي الدول الفاعلة في السياسة الدولية، والتي يمكن أن يكون لها تأثير في الموقف الدولي، لكنها أمام سطوة أميركا ضعيفة، وغير مؤثرة بشكل فاعل، بل إن أميركا تسخرها في معظم القضايا التي تخدم مصالحها؛ كما هو حاصل في الشام، وفي المسألة الكورية، وكما هو حاصل في الصراع الشرق أوسط في القضية الفلسطينية، أو

فالاتحاد الأوروبي، كما نرى ونشاهد، من خلال أعماله ومواقفه الدولية هنا وهناك، ليس له موقف موحدة إزاء القضايا الدولية كاتحاد واحد، وجهته واحدة، وكذلك ليس له التأثير الفاعل فيما يجري على الساحة من قضايا تتحداه بها أميركا

هل تنجح أمريكا في تصفية قضية فلسطين عبر صفقتها؟

علاء أبو صالح - الأرض المباركة فلسطين

الخبير:

قال جاريد كوشنر كبير مستشاري البيت الأبيض إنه سيتم الكشف بعد انتهاء شهر رمضان في حزيران/يونيو عن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لكسر الجمود من أجل إيجاد حل للصراع بين كيان يهود والفلسطينيين. (رويترز - بتصرف)

التعليق:

تسعى الإدارة الأمريكية الحالية جاهدة لتصفية قضية فلسطين بوصفها عائقاً أمام مخططاتها للمنطقة، وحرصاً منها على أمن كيان يهود وفق رؤيتها، إلا أن مساعي أمريكا وصفقتها - بغض النظر عن تفاصيلها الحقيقية - محكوم عليها بالفشل للاعتبارات التالية:

1. إن الإدارة الأمريكية قد سطحت القضية وجعلتها أشبه بالصفقة التجارية، وهو سلوك يزيد من تعقيدها ولا يمكن أن يؤدي لحل وفق ما تريده القوى الاستعمارية، وما عجز عنه دهاقنة السياسة الأمريكية طوال عقود مضت لن ينجح به رئيس أرعن أو مستشار غرّ في السياسة.

2. إن قضية فلسطين هي قضية عقديّة لدى الأمة الإسلامية، والأمة بموروثها الثقافي لا يمكن أن تتنازل عن شبر واحد من بلاد المسلمين، فكيف لو كانت هذه البلاد هي الأرض المباركة مسرى رسول الله ﷺ؟! لذلك فلا صفقة ترامب ولا حل الدولتين ولا المبادرة العربية ولا غيرها قادرة على نزع الصفة الإسلامية عن كل فلسطين بعسقلانها وصفدها وتل ربيعهما، مهما تنازل الحكام الأتباع ورضوا بالخضوع والتفريط.

3. طوال عقود خلت من السعي الغربي لوضع حلول للقضية، ورغم سعي المستعمرين للحفاظ على كيان يهود وفق منظورهم، لأنه قاعدة متقدمة لهم في بلاد المسلمين وخنجرًا مسموماً في خاصرة الأمة، إلا أن تلك الحلول دائماً ما اصطدمت مع يهود، لأن قادة هذا الكيان المسخ وفي ظل انبطاح وتآمر الحكام والأنظمة يرون الواقع الراهن أفضل من أي حل مهما كان شكله أو اسمه، ولما حاول رابين المضي فيما يسمى بعملية السلام كان مصيره القتل. والشارع اليهودي اليوم أكثر يمينية وتشدداً مما كان عليه من قبل. [أَمْ لَهْمُ تَصْيِبُ مِنْ الْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتَوْنَ الدَّاسَ نَقِيرًا].

4. لقد أثبتت الأحداث أن الاتفاقيات التي أبرمها الحكام مع كيان يهود لم تتعداهم إلى الشعوب، وبقيت الشعوب تتطلع لفلسطين على أنها محتلة، وبقيت ترى في كيان يهود كياناً محتلاً، فلا اتفاقية كامب ديفيد ولا وادي عربة ولا أوسلو استطاعت تسويق هذا الكيان، لذا فمهما كانت نتاج هذه الصفقة فلن تغير من الواقع شيئاً ولن يستطيع ترامب أن يحدث فجوة في التاريخ والجغرافيا والثقافة، لا سيما مع تنامي الوعي لدى الأمة واستحضارها لفلسطين في ثورتها ضد الحكام العملاء، وثار الجزائر شاهد على ذلك.

لذلك وغيره، فصفقة ترامب محكوم عليها بالفشل، هذا إن لم تولد ميتة. ومع ذلك، ورغم الاعتبارات المذكورة أعلاه، فإنه لا يسقط عن كاهل الأمة وقواها واجب التحرك لإفشال صفقة أمريكا وحل الدولتين وجميع الحلول التصفوية، كما لا يسقط عن جيوشها واجب التحرك لتحرير فلسطين كاملة من رجس المحتلين.

مدينة في أبرز الدول الرأسمالية في العالم، تطالب بإسقاط النظام الاقتصادي، وهدم مراكزه في وول ستريت، وغيرها من رموز اقتصادية.. أيضاً ما يحصل في العالم الرأسمالي من إقبال على اعتناق الإسلام بعشرات الآلاف في كل عام، خاصة في أمريكا؛ حيث يعلن أكثر من عشرين ألفاً في كل عام إسلامهم متخليين عن رأسماليتهم و نصرًا نيتهم؛ وهذا حسب إحصائية المكتب

الفدرالي الأمريكي للإحصاء.

إن أميركا اليوم تستيخ العالم أجمع، وتتجاوز الديمقراطية العزوة من خلال تشجيع عملائها الحكام على القهر والظلم والبطش، وتصطنع الحروب هنا وهناك، وتشعل الفتن والشور في أرجاء العالم كل ذلك من أجل بقائها على عرش الهيمنة العالمية. وهذا ليس غريباً على أميركا سيدة النظام الرأسمالي. فهذا من طبيعة المبدأ الرأسمالي على مستوى الشركات أو الأفراد أو الدول. فهو نظام التطلع والتنافس والصراع الديموي على المصالح. وأكبر شاهد على ذلك هو الحربان العالميتان، الأولى والثانية، من أجل المصالح والمنافع، والسيطرة وحب الذات، وأزهقت أرواح الملايين من البشر، وخربت ودمرت الكثير. كذلك ما فعلته أميركا مع الاتحاد السوفياتي عبر خمسين عاماً متواصلة من سياسات التدمير الاقتصادي حتى أردته أرضاً ومزقته إلى دول ودويلات، وجعلته في التأثير الدولي كباقي الدول ليس له وزن ولا تأثير.

إحصائية المكتب الفدرالي الأمريكي للإحصاء.

إن أميركا اليوم تستيخ العالم أجمع، وتتجاوز الديمقراطية العزوة من خلال تشجيع عملائها الحكام على القهر والظلم والبطش، وتصطنع الحروب هنا وهناك، وتشعل الفتن والشور في أرجاء العالم كل ذلك من أجل بقائها على عرش الهيمنة العالمية. وهذا ليس غريباً على أميركا سيدة النظام الرأسمالي. فهذا من طبيعة المبدأ الرأسمالي على مستوى الشركات أو الأفراد أو الدول. فهو نظام التطلع والتنافس والصراع الديموي على المصالح. وأكبر شاهد على ذلك هو الحربان العالميتان، الأولى والثانية، من أجل المصالح والمنافع، والسيطرة وحب الذات، وأزهقت أرواح الملايين من البشر، وخربت ودمرت الكثير. كذلك ما فعلته أميركا مع الاتحاد السوفياتي عبر خمسين عاماً متواصلة من سياسات التدمير الاقتصادي حتى أردته أرضاً ومزقته إلى دول ودويلات، وجعلته في التأثير الدولي كباقي الدول ليس له وزن ولا تأثير.

إن أميركا تصارع وتدبر وتفعل كل المحظورات، وتمكر الليل والنهار، كل ذلك من أجل بقائها على عرش العالم تستيحه وتتهب ثرواته، وتستعبد أهله اقتصادياً وسياسياً، لكن إرادة الله فوق إرادة أميركا، فكما انهار مبدؤها فكرياً؛ فإنها هي كذلك ستنهار بأحد الأسباب التي ذكرنا، أو غيرها من تدبير المولى عز وجل، قال تعالى: [وَلِلَّهِ جُنُودٌ لِّسْمِ اللّٰوَاتِ وَالْأَرْضِ] وَكَانَ لِلَّهِ عَزِيزًا حَكِيمًا [٧] [7 الفتح].

فنسأله تعالى أن يخلص العالم من شرورها وحربها على الله ورسوله، قال تعالى: [قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰ لَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ] [٢٦] صدق الله العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أميركا فبذور الفرقة والتشرنم كامنة داخل المجتمع الأمريكي، وربما تحدث أمور معينة توقف هذا الأمر، كالهزات الاقتصادية، أو التنافس بين الحزبين الكبيرين.. أو غير ذلك من أمور قد تخرج هذه القنابل الموقوتة داخل المجتمع الأمريكي.

الأمر الثالث: هو بروز خصم حقيقي منافس لأميركا مبدئياً: وهذا لا يوجد إلا في دولة الإسلام؛ والتي يمكن أن تقوم في أية لحظة في العالم الإسلامي، وتوحد أكثر من مليار ونصف المليار تحت

لوائها.. وهذا أكثر ما تخشاه أميركا هذه الأيام، وتعمل للحيلولة دون حصوله وحدوثه في أرض الواقع بكافة السبل وكل السياسات المتاحة لديها. ولكن الواقع المشاهد المحسوس، ومجريات الأحداث، سواء منها الدولي أم الإقليمي، يوحي ويؤشر بقوة إلى قرب قيام هذه الدولة، فعلى الصعيد الإقليمي، فإن الشعوب قد ضاقت ذرعاً بهذه الحكومات المهترئة الساقطة أميناً وأخلاقياً وإدارياً، وعلى جميع الصعيد، وصارت تطالب جهاراً نهاراً بإسقاط العروش الآلية للسقوط، وفي الوقت نفسه تطالب ببناء الدولة الجديدة على دستور الإسلام ونظام

الإسلام؛ والثورات التي حصلت، وما تخللها من صوت الشعوب هو أكبر شاهد على هذا الأمر. أما على مستوى الدولي فإن هذا الأمر أعلى لمستوى العالم أجمع، وتتجاوز الديمقراطية المزورة من خلال تشجيع عملائها الحكام على القهر والظلم والبطش، وتصطنع الحروب هنا وهناك، وتشعل الفتن والشور في أرجاء العالم... كل ذلك من أجل بقائها على عرش الهيمنة العالمية. وهذا ليس غريباً على أميركا سيدة النظام الرأسمالي

ومنها ما ترفضه وتمتقته الشعوب، وانهار قسم كبير من فكره الأساس؛ كالنظام الرأسمالي الذي أصبح خالياً من كثير من أسسه الرئيسية التي قام عليها؛ خاصة في أمور الاقتصاد؛ وهي أشهر أفكاره وسمي بها. وليس أدل على ذلك من التغييرات التي حصلت في نظام وأحكام حرية السوق، والأحكام التي حصلت لإنقاذ الشركات المنهارة على حساب قوت الشعب ولقمة الفقراء من الضرائب، كذلك ما جرى من مناداة الناس في 1000

في إيران أو تركيا.. أو غيرها من قضايا دولية وإقليمية.

لذلك يمكن القول بأن الهيمنة الأمريكية، وشبه التفرد ما زالت قائمة، وأنها تترسخ بفعل سياسات أميركا الاقتصادية والعسكرية وغيرها. ولا يوجد في المنظور القريب من هو قادر على كسر هذا التفرد والهيمنة إلا أن الأمور وسير الأحداث لا يبقى على نفس الحال. فإله سبحانه بيده مقادير الأمور؛ فيعزّ من يشاء ويبدل من يشاء، ويرفع أناساً ويخفض آخرين، قال تعالى: [أَقْلُ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ نُورِي الْمَلِكِ مَنْشَأُ وَتَزْعُ الْمَلِكِ مَمْنُ شَيْءٍ وَنَعْرُ مِنْ شَيْءٍ وَتُدُلُّ مِنْ شَيْءٍ بِبَيْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] [٢٦]. فقد كان فرعون يقول للناس: [أَنَا رَبُّكُمْ] [١٤١] ويقول: [مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ إِلَّا رَبِّي]. وإذا بفرعون وجنوده، بين عشية وضحاها، يتلعه البحر، ويرث ملكه وعرشه من كانوا بالأسس عبيداً عنده، ينبج أبناءهم، ويستحي نساءهم.

والحقيقة، إن أميركا قائمة على أساس واه ضعيف، وإنه يمكن أن تتعرض لهزات داخلية أو خارجية؛ تنزلها عن عرش شبه التفرد الدولي الذي تتمتع به وتتحكم في العالم من خلاله، أو تسقطها أرضاً فتقضي عليها فتتشرنم إلى عدة دول ودويلات؛ كما حصل مع سلفها الاتحاد السوفياتي سابقاً.

ومن الأمور التي يمكن أن تحصل وتؤدي إلى نزول أميركا عن عرش عظمتها أو تفككها في المنظور القريب:

الأمر الأول: حصول هزات اقتصادية قوية داخل الولايات المتحدة؛ فالاقتصاد الأمريكي قائم على أساس واهٍ ضعيف، ويعاني من أزمت متتالية وعميقة، ويمكن أن يشهد انهياراً واسعاً ومدوياً في أية لحظة. وقد حذر أكثر من خبير

اقتصادي من هذا الأمر. فإذا ما حصلت هزة اقتصادية قوية داخل أميركا؛ فإنها ستؤدي إلى كارثة داخل أميركا وفي العالم، وسوف تؤدي إلى تفكك أميركا إلى خمسين ولاية كما حصل مع الاتحاد السوفياتي.

الأمر الثاني: هو التفكك داخل المجتمع الأمريكي؛ سواء أكان بين السكان البيض والسود، أم بين الوافدين ومن يعتبرون أنفسهم أقدميين، أم بين الأغنياء والفقراء من الطبقة الكادحة. أم بين الولايات الغنية والفقيرة داخل

شكوك تحوم حول مصير الثورة في السودان! وما الحل؟

الخبر:

قامت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية ميلا جيمس يوم 23/4/2019 بزيارة الخرطوم متراًسة وفدا أمريكيا واجتمعت مع رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان ومع قوى معارضة وأعلنت: «استعداد واشنطن للاستمرار في الحوار مع المجلس العسكري ودعمها لخيارات الشعب السوداني. واستعجلت المجلس تشكيل حكومة مدنية تستجيب لتطلعات الشارع» (فرانس برس 23/4/2019)

ومن جانب آخر صرح السفير البريطاني في الخرطوم عرفان صديق يوم 23/4/2019 قائلاً: «الحكومة البريطانية تؤيد مطالب الشعب السوداني بالتغيير، ولا بد أن يكون التغيير حقيقياً إلى حكم مدني. وحتى الآن لم نر أي اتفاق أو إجماع واضح السير في هذا الاتجاه. الأولوية هي للاتفاق على الانتقال إلى حكم مدني، ونتمنى من كل الأطراف العمل للوصول إلى هذا الهدف». وقال: «نتشاور مع كل الجهات والتقيت عضوين في المجلس العسكري والقوى السياسية الأخرى، ونحض الجميع للوصول إلى حل وسط والوصول إلى موافقة كل الأطراف لتشكيل هذه الجمة المدنية للحكم». (الشرق الأوسط 24/4/2019)

التعليق:

نسال أولاً: لماذا يسمع للأجانب بالتدخل في شؤون بلادنا؟ هل السودان أو أي بلد إسلامي يتدخل في شؤون أمريكا أو بريطانيا أو أية دولة كبرى؟ أيسمحون له أصلاً بالتدخل؟ فلماذا لا يتدخل السودان في النقاشات الدائرة حول ترامب وإجراءاته التعسفية ضد الشعب الأمريكي؟ ولماذا لا يقوم المسؤولون السودانيون ويلتقون مع المعارضين هناك ويشجعونهم على إسقاطه وإسقاط النظام الرأسمالي الجائر؟ ولم نرهم قد تدخلوا في الاحتجاجات الأمريكية ضد ناهبي الأموال الضخمة في وول ستريت عام 2011. ألا يكون السماح لهم بالتدخل في بلادنا علامة ضعف وهوان وانبطاح أمامهم؟!

ولهذا فإن المجلس العسكري مشكوك في ولائه للأمة، ومشكوك في ولاء من يطالب بحكومة مدنية ويقبل التواصل مع المستعمرين. فيجب طردهم وإسكاتهم ومنعهم من أن يتدخلوا في شؤوننا، أو أن يتواصلوا مع أي شخص في البلد. فعندما تدخل الرئيس الأمريكي ترامب في فرنسا بتغريدة على تويتر يوم 8/12/2018 عقب اندلاع احتجاجات السترات الصفراء، قامت فرنسا على الفور على لسان وزير خارجيتها جان لودريان بإسكاته وخاطبه: «أقول لدونالد ترامب نحن لسنا طرفاً في النقاشات الأمريكية اتركونا نعيش حياتنا. نحن لا نضع السياسة الداخلية الأمريكية في حساباتنا ونريد أن يكون ذلك بالمثل» (أ ف ب 9/12/2018). فسكت ترامب منذ ذلك اليوم حتى اليوم ولم يتمكن الأمريكيان من التدخل بصورة علنية بالاحتجاجات ولم يقوموا باتصالات لا مع الرئيس الفرنسي ولا مع المحتجين. ولكن مثل هذا الموقف المستقل، ونحن أعز من فرنسا، وقد أعزنا الله بدينه، وتاريخنا مليء بمواقف العزة، لا يتخذة حكام السودان ولا من يتزعم المعارضة والاحتجاجات! فالدولة المستقلة ترفض تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية.

بل لماذا يهرول حكام السودان الجدد مسرعين نحوهم ويقدمون التقارير لهم؟! ففي «أول لقاء له مع السفراء قام نائب رئيس المجلس العسكري قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دلقو «حميدتي»



أرجلهم إذا زاروهم أو حشروا أنوفهم العفنة في شؤون بلادنا؟

ولنات على موضوع المطالبة بالحكومة المدنية! ذلك الذي يطالب به من يتزعم الاحتجاجات وما تطالب به أمريكا وبريطانيا! فيجب أن يسأل المرء لماذا تطالب به أمريكا وبريطانيا؟! فبمجرد مطالبة المستعمرين به أو تأييدهم له يؤدي إلى شكوك حول هذا المطالب! فهو إذن مرتبط بالمستعمرين. وماذا يعني هذا المطالب هل هو معنى مضاد للحكومة العسكرية؟ أي ننتقل من حكام عساكر إلى حكام غير عساكر ولا يتغير في البلد شيء؟! فأمرىكا هي التي كانت وراء قلب عميلها النميري على يد سوار الذهب وهي التي سمحت بإقامة حكومة مدنية عقبه، فلما سيطر عليها عملاء الإنجليز قامت وجعلت عمر البشير يقبل الحكومة المدنية بزعامة صادق المهدي عام 1989 التابع لبريطانيا. وهي التي كانت وراء انقلاب العسكر الأخير وتدعم المجلس العسكري كما هو واضح، وتطالب بحكومة مدنية يتزعمها عملاء لها غير عسكريين. بينما بريطانيا ترفض الاعتراف بالمجلس العسكري وتريد حكومة مدنية يتزعمها عملاؤها.

وهكذا يظهر التنافس الأمريكي البريطاني على من يكسب الحكومة المدنية، علما أن هناك صراعا يجري بينهما منذ عشرات السنين في السودان، وهذان الطرفان المستعمران يتشجعان على العمل في السودان عندما يجدان أذانا صاغية لهما وترحاباً من قبلي العقول أو من مرضى النفوس أصحاب الذمم الرخيصة من طلاب السلطة، حيث يشترتون ويبيعون. وهدف هؤلاء الأشخاص ومن هم على شاكلتهم هو الوصول إلى السلطة، أن يتبأوا كل واحد منهم منصبا ما، فكل همهم

وعلى الفور بعد تسلمه منصبه الجديد والتقى القائم بالأعمال الأمريكي في الخرطوم ستيفين كوتسيس. وأطلعته على الأوضاع والتطورات بالبلاد والأسباب التي أدت إلى تشكيل المجلس العسكري الانتقالي وما اتخذته من خطوات للمحافظة على أمن واستقرار السودان». (وكالة الأنباء السودانية 14/4/2019) وأضافت الوكالة السودانية أن «القائم بالأعمال الأمريكي رحب بدور المجلس العسكري في تحقيق الاستقرار وشدد على ضرورة استمرار التعاون بين الجانبين بما يعزز العلاقات السودانية الأمريكية». ويدل هذا أيضا على مدى تأييد أمريكا للانقلاب، وأن تصرف نائب المجلس العسكري هذا بمثابة من يقوم ويقدم تقريراً للمسؤول عنه حول ما أنجزه. فيكون هذا الانقلاب بإيعاز أمريكي مباشر للضباط الذين باشروا العملية الانقلابية، وبذلك تكون أمريكا قد تخلت عن عميلها البشير عندما لم يستطع أن يعالج موضوع الاحتجاجات لتستبدل به وجوها جديدة يقبلها الناس على أنها استجابات لمطالبهم ولكن هذه الوجوه تستجيب للمطالب الأمريكية بسرعة.

وتأتي مساعدة وزير الخارجية الأمريكي وتلتقي مباشرة مع رئيس المجلس العسكري ومن ثم تلتقي مع ممثلين عن المعارضة! أليست كلها شكوكا تحوم حول الطرفين المجلس وممثلي المعارضة؟! وكذلك يقوم السفير البريطاني بالاتصال مع أعضاء من المجلس العسكري ومع ممثلين من المعارضة! فمعنى ذلك أن هؤلاء السفراء والمسؤولين من الدول الاستعمارية يجدون ترحاباً وأذانا صاغية لهم من الطرفين، إلا طربوا وقيل لهم ما لكم وشأننا! ألم يسألوا أنفسهم ما بال هؤلاء السفراء والمسؤولين الأجانب يتدخلون في شؤون بلادنا؟ ألم يأن لهؤلاء أن يفكروا بعقلية أصحاب الدولة ذات السيادة المستقلة كما يقال ويرفضوا تدخل أولئك المستعمرين والتواصل معهم ويكسروا

أن يكونوا في السلطة ومستعدين أن يلبوا مطالب المستعمرين للبقاء في السلطة كما فعل البشير بالتنازل عن جنوب السودان. ولا يلتفتون لبناء البلد الذي تزيد مساحته على أكثر من عشرة أضعاف مساحة بريطانيا، وهو أخصب منها وأغنى منها في الثروات، وهو مستغن عن أمريكا. وكما يبدو فإن الحكام العسكريين والمدنيين على السواء ليس لديهم حلول ولا مشروع نهضة، ولا يعرفون كيف يحدثون في البلد تقدماً أو انقلاباً صناعياً وتكنولوجياً يضاهاها ما في أمريكا وأكثر كما هو مطلوب.

إن النهضة لا تتم إلا بفكر شامل عن الكون والإنسان والحياة، حيث ينبع النظام الذي يعالج كافة المشاكل من هذا الفكر. وأهل السودان مسلمون لديهم هذا الفكر، ولكنه غير مبلور وغير واضح ومفصل ومبين بشكل عملي. وقام حزب التحرير وبلوره ووضعه، وفصل تفاصيله وقعد قواعده، وبينه بشكل عملي مجسم قابل للتطبيق. وللحفاظ عليه لحين التطبيق ركزه في عقول شبابه وخطه في كتب وكتيبات ومنشورات عديدة وعقد مؤتمرات وندوات وجلسات لتوضيحه للناس، وهو يعرضه عليهم دائماً. فصل نظام الحكم على رأسه خليفة ينتخب ويبليغ من الأمة على كتاب الله ورسوله وبين صلاحياته ومعه المعاونون والولاة، وفصل النظام الاقتصادي الإسلامي حيث توزع الثروات على الناس بعدل وتشبع الحاجات الأساسية لكل فرد من مأكلاً ملبساً ومسكناً وتؤمن الحاجات الضرورية من تطيب وتعليم وأمن، ورسم سياسة للتقدم الاقتصادي رأس الحربة فيه إحداهن ثورة صناعية وتكنولوجية، وبين وظيفة الجيش بأنها التواجد على الثغور لحماية البلاد والعباد ولكسر الحواجز المادية التي تقف أمام حمل الدعوة، وليس للتدخل في الحكم، فهو تحت إمرة الخليفة. ويسمح بالتعددية الحزبية ومحاسبة الحكام وإبداء الرأي على أساس الإسلام. ويمنع تدخل الأجانب في البلاد واتصالهم بأي فرد أو حزب، وقد فصل كافة الأنظمة والإدارات والسياسات الداخلية والخارجية والتعليمية والحربية والاقتصادية. فليديه ثروة فكرية لا تقدر بثمن، وكم هائل من التفاصيل، ورجال دولة هاضمون للفكرة وواعون على دهاليز السياسة. هذا هو المطلوب الحقيقي لأهل السودان، وإن شاء الله هم بالغوه وقاطفوه ثماره قريباً.

